

مِنْ مَجِيبٍ *

جدليات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة

تناول هذه الورقة بالبحث أهم العوامل المؤثرة في الاندماج السياسي والاجتماعي للأقباط مصر بعد الثورة، وذلك بمحاولة تحليل أهم المستجدات التي أثرت في «الملف القبطي» بعد الثورة المصرية. ولعل خصوصية الوضع المجتمعي المصري بعد ثورة كانون الثاني/ يناير قدّمت معطيات جديدة بشأن الاندماج بوجه عام، وبخاصة الاندماج السياسي والاجتماعي للمصريين الأقباط؛ فمعطيات على شاكلة صعود تيارات الإسلام السياسي، وتواتر الحوادث الطائفية ، وتبدل شكل العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية بوجه عام، والكنيسة بوجه خاص، ثم برلمان ذيأغلبية إسلامية، يليه انتخابات رئاسية أفرزت صعوداً إسلامياً إلى سدة الحكم ، تزامناً مع رحيل رئيس الكنيسة ومرورها بمرحلة «انتقالية» موازية للمرحلة الانتقالية التي مرت بها الدولة. هذه المعطيات تؤثر كلها في اندماج الأقباط سياسياً واجتماعياً في مرحلة حرجة تشكل فيها طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر على أرضية جديدة.

هذه المستجدات المتواترة لا يمكن التعامل معها إلا في إطار دولة ديمقراطية مستقرة تتأسس على مبدأ الثقة في مؤسسات العدالة، واحترام الصالح العام لجميع المواطنين، بعيداً من حالة الاغتراب التي يعانيها كثيرون، بينما كلما تراجعت دولة القانون، ازداد الولاء للاتّمامات الأضيق، وتبلور الاستقطاب، وتلاشى الطابع التعديي لصالح الأحادية، وبرزت العزلة. فهل تم التعامل مع تلك المستجدات بما يحقق اندماج الأقباط، أم أن تلك المستجدات تشابكت مع الموروثات المترآكمة لتنسج معوقات إضافية لاندماج الأقباط سياسياً واجتماعياً؟ هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عنه، مستندة إلى ثلاثة العلاقة بين النظام والكنيسة والأقباط، وتجاه العلاقات الاجتماعية مع المسلمين. وأهم ما توصلت إليه هو أنه جرى كسر حاجز الخوف والخروج من شرنقة العلاقة الثلاثية التي فُرضت في ظروف سلطوية، من دون أن يؤدي هذا التبدل إلى الخد من المعوقات القائمة أمام اندماج الأقباط سياسياً واجتماعياً.

مقدمة

تعاني المفاهيم في العلوم الاجتماعية إشكالية التعريف والدلالة، وبقدر تعلق الأمر بمفهوم الاندماج، فإنّه ينطوي لغوياً واصطلاحياً على معنى عام يقصد منه عملية توفير الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية من خلال المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسيًا، اقتصاديًا، الاجتماعيًا، وثقافيًا) والمؤسسات العامة . بهذا المعنى، يعتبر الاندماج عملية ممارسة المواطن لأدواره داخل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكان من خلال سعيه -على المستوى المجتمعي- إلى استعادة مكانه في البنية المختلفة، أم من خلال قيام الدولة بتفعيل مكانته سياسياً، اقتصاديًا، واجتماعياً .

ولأن من غير الممكن استيعاب المفاهيم بعيداً من سياقها، فمن الضروري الجمع بين النظرية والواقع للوصول إلى طبيعة الجدلية وأهم التساؤلات التي تثيرها تلك المفاهيم النظرية . ومن ثم، كان من الأهمية الربط بين مفهوم الاندماج وحالة واقعة للربط بين جدليات المفهوم والواقع المعيش . ولأن معطيات الربيع العربي طرحت تساؤلات عده في ما يتعلق بمسألة الاندماج نظرياً وعملياً، جعلها معطيات جديرة بالبحث والدراسة .

بالطبع لا ينفصل الواقع المصري عن الواقع العربي، كما أن خصوصية الوضع الاجتماعي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير قدّمت معطيات جديدة بشأن الاندماج في مصر بوجه عام، وبخاصة الاندماج السياسي الاجتماعي والاجتماعي للأقباط المسيحيين . فمعطيات على شاكلة صعود تيارات الإسلام السياسي، وتواتر الحوادث الطائفية، وتبدل شكل العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية بوجه عام، والكنيسة بوجه خاص، ثم برمان (غير دستوري) ذي أغذلية إسلامية^(١) يليه انتخابات رئاسية أفرزت صعوداً إسلامياً إلى سدة الحكم، تزامناً مع رحيل رئيس الكنيسة ومرورها بمرحلة (انتقالية) موازية للمرحلة الانتقالية التي مررت بها الدولة؛ كلها معطيات تؤثر في الاندماج السياسي والاجتماعي للأقباط في مرحلة حرجة تتشكل فيها طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر على أرضية جديدة .

وفي هذا الإطار يبرز التساؤل الرئيس الذي تحاول الورقة الإجابة عنه في ضوء معطيات الواقع السياسي المصري وانعكاسه على اندماج الأقباط: ما هي العوامل المؤثرة في اندماج الأقباط في مصر الثورة على المستويين السياسي والمجتمعي؟ وتترفع من هذا التساؤل تساؤلات عده: إلى أي مدى حدث تغيير في طبيعة المجتمع (القطبي) بعد الثورة؟ كيف يمكن توصيف العلاقة بين النظام والكنيسة؟ وهل هناك تغير في طبيعة هذه العلاقة عما كانت عليه من قبل؟ ما هي مخاوف الكنيسة المصرية من سقوط النظام السابق؟ كيف يمكن تفسير وتحليل طبيعة العلاقات الاجتماعية الإسلامية-المسيحية بعد الثورة في ضوء توافر حوادث الطائفية؟ هل خرج الأقباط من أحضان الكنيسة على المستوى السياسي أم أن الكنيسة لا تزال هي الممثل السياسي لهم؟ كيف يمكن تحليل مشاركة الأقباط في العمل العام في ضوء مشاركتهم في الاستفتاء على الإعلان الدستوري والانتخابات البرلمانية والرئاسية؟ ما هي مظاهر الاستمرار والتغيير في تعامل النظام مع الأقباط بعد الثورة؟ هل باتت "تهمينات" الرئيس المنتخب للأقباط في محلها، أم أن هناك حوادث اجتماعية وسياسية أدت دلالاتها إلى مزيد من التخوف حول اندماج الأقباط سياسياً واجتماعياً في مصر الثورة؟

إن الدراسة، في طريقها للإجابة عن هذه التساؤلات، تطرح اندماج الأقباط كمتغير تابع للمؤثرات والمتغيرات

١ تم حل برمان ٢٠١٢ بناء على قرار المحكمة الدستورية العليا برئاسة المستشار فاروق سلطان بتاريخ ١٤ حزيران / يونيو ٢٠١٢ .

المستقلة المتعلقة بمعطيات المرحلة الانتقالية، كطبيعة العلاقة بين الكنيسة والنظام، والعلاقة بين الكنيسة والأقباط، وصعود الإسلاميين، لدراسة تأثيرها في اندماج الأقباط في مصر الثورة، والتعرف إلى المستجدات التي طرأت على تفعيل أو إعاقة اندماج الأقباط بعد الثورة . ولعل ما يميّز تلك الدراسة تركيزها على مرحلة ما بعد ثورة يناير بشكل يساعد على دراسة الاندماج الاجتماعي في مصر.

ملاحظات عامة

أولاً: إن التركيز على الأقباط الأرثوذكس دون البروتستانت أو الكاثوليك يتضمن نوعاً من افتراض فحواه أن المواقف الكاثوليكية والبروتستانتية على كلٍ من الجانب السياسي الاجتماعي والاجتماعي مختلفه، وهذا غير صحيح؛ فالاختلاف العقدي بين الطوائف الثلاث لم يؤثر في مواقفها السياسية والاجتماعية بالفارق نفسها على الجانب العبادي. ومن ثم، فإن في الموقف السياسي قدرًا من التجانس بين الطوائف، وهو ما يعني أن بإشارتنا إلى الأقباط نشير إلى جماعة قبطية بجميع طوائفها.

ثانياً: إن الأقباط لا يشكلون «جماعة مستقلة» أو «كتلة مغلقة متجانسة»، فهم غير متماثلين من حيث الانتهاء الاجتماعي والسياسي، وهم متشرعون في جسم المجتمع رأسياً، فمنهم العامل والفللاح والمهني والحرفي ورجل الأعمال والتجار، ولا يربط بينهم سوى الانتهاء إلى مصر من جانب، والانتهاء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتهاءين تفرق المصالح والتحيزات والرؤى. ونتيجة لعدم التجانس، لا يتّخذ الأقباط مواقف متماثلة تجاه القضايا العامة، ولا سيما في ما يتعلق بالشأن القبطي. إن عوامل من قبيل «الأوضاع التاريخية» و«الخلفية العلمية» و«الانتهاء الطبقي» و«الإدراكات الشخصية» و«الموقع السياسي» تؤدي دوراً لا يستهان به في تحديد محتوى مفهوم «الأقباط» وشكل تناوله.

ثالثاً: قبيل محاولة الإجابة عن تساؤلات الورقة، يتعين التفرقة بين الأقباط كجماعة دينية تمثلها الكنيسة الأرثوذكسية والأقباط كفئة اجتماعية تنتشر في النسيج الوطني المصري. فالصريون الأقباط، على اختلاف انتهاءاتهم الاجتماعية والسياسية والمذهبية، لا يمكن اعتبارهم كتلة اجتماعية أو سياسية واحدة مندمجة، ولكن المرجح أن عقوداً من التوترات الدينية والطائفية، واندماج فئات واسعة داخل المؤسسات الدينية المسيحية الرسمية وغير الرسمية، جعلت القيادات الدينية تؤدي أدواراً كثيرة في تمثيل مصالح الأقباط وفي التعبير عنهم في المجال العام وإزاء الدولة^(٢).

رابعاً: يثير تعبير «الجماعة القبطية» أو «الشأن القبطي» أو «المسألة القبطية» تصوّراً مفاده أننا إزاء نسق اجتماعي - ديني مواز لنسق اجتماعي للأغلبية من المسلمين على اختلاف وضعياتهم، بل إنه يوحى بقدر من الغموض بفرضه التعبير، وسنه مجموعة من الصور النمطية القائمة في الذهنية العامة بشأن الأقباط ومؤسساتهم الدينية وطقوسهم، ومن ثم يوحى بأننا إزاء كتلة اجتماعية - دينية تحولت إلى كتلة سياسية تحت سطوة الانتهاء الديني والمذهبي^(٣)، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار أن هذا التصنيف هو من قبيل التصنيف الدراسي والأكاديمي فقط.

٢ سعيد التجار، «مفهوم المواطن في الدار الحديثة»، رسائل النساء الجدد، العدد ٦٤ (أيار / مايو ٢٠٠٣).

٣ E. J. Chitham, *The Coptic Community in Egypt: Spatial and Social Change*, Occasional Papers Series; no. 32 ([Durham]: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), p. 42.

أولاً: القسم المنهجي

تعدد المقولات والجدليات التي يطرحها مفهوم الاندماج الاجتماعي كمدخل لدراسة اندماج الأقباط في مصر سياسياً واجتماعياً بعد الثورة. ولا يخفى أن تحليل وضع الأقباط يتطلب تحليل طبيعة المجتمع القبطي تحت حكم النظام السابق، وشكل العلاقة بين الأقباط والكنيسة، ثم طبيعة العلاقات المجتمعية بين الأقباط والمسلمين. وللتعرف إلى اندماج الأقباط قبل الثورة وبعدها، يتبعن أن يُشار سريعاً إلى تاريخ اندماج الأقباط اجتماعياً بحيث أفرز - في ما بعد - شكلًا معيناً للعلاقة بين الأقباط والنظام من زاوية، والكنيسة من زاوية ثانية، وشكل طبيعة اندماجهم الاجتماعي والسياسي من زاوية ثالثة.

تناول الورقة تحليل طبيعة هذه العلاقات ومقارنتها بأهم النتائج التي يطرحها مفهوم الاندماج، ثم تتطرق إلى وضع الأقباط على الخريطتين المصريتين السياسية والاجتماعية بعد ثورة يناير عبر تحليل معطيات الاندماج الاجتماعي في مصر الثورة، ذلك المفهوم الذي يأتي في إطار جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة على اعتبار أن الأقباط جماعة مجتمعية تأثر اندماجها بتغير النظام السياسي منذ قيام الثورة، ومن ثم تأثرت علاقاتها الداخلية، وعلاقتها بالكنيسة، وعلاقتها بالنظام، ثم بالدولة ككيان سيادي يملأه النظام.

وبعيداً من التعريفات النظرية والتصنيفات الأكاديمية التي تحلل طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في المطلق، يؤخذ بالاعتبار أن من الصعب اعتماد إطار مرجعي واحد لفهم طبيعة الدولة ومقاربة علاقتها بالمجتمع، نظراً إلى أن هذه العلاقة تتأثر بالصيغة التاريخية والثقافية؛ فتصور العلاقة بين المجتمع والدولة يتآثر بـ«اكتئاب عود الدولة» ومدى افتقار المجتمع إلى ما يكفي من مقومات الثقافة السياسية الجديرة بتحوبله طرفاً ونذلاً في دينامية صوغ العقد الاجتماعي الجديد^(٤)، وهو أمران متتحققان في حالة مصرية.

لهذا، تتناول الورقة النقاط التالية:

- مفهوم الاندماج وجدليات الدولة والمجتمع،
- طبيعة العلاقة بين الأقباط والكنيسة والنظام قبل الثورة،
- موقف الكنيسة خلال الأيام الأولى من الثورة ومشاركة الأقباط في الثورة.

ثم يطرح الجزء الثاني من الورقة «معوقات الاندماج» بدءاً من صعود التيار الإسلامي ومخاوف الصدام، ثم توالي الحوادث الطائفية ودلائلها، مروراً ببرلمان ما بعد الثورة، ثم رحيل البابا شنوده الثالث، وصعود المرشح الإسلامي عبر الانتخابات الرئاسية وـ«التنظيمات» التي وجّهها الرئيس المنتخب إلى الأقباط، ثم الحوادث التي أبرزت مواجهات بين الإسلاميين والأقباط بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وأخيراً ملاحظات ختامية.

١- مفهوم الاندماج وجدليات الدولة والمجتمع

تصعب إثارة مفهوم الاندماج من دون التعرّض للعلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى قدرتها على معالجة الصراع بين القوى والجماعات المتنافسة داخل المجتمع، خاصة أن العلاقة بين الدولة والمجتمع^(٥) هي أحد المفاتيح الرئيسية في فهم أوضاع أي نظام سياسي. ويقصد بالمجتمع التكوينات الاجتماعية، التقليدية منها كالعشيرة أو

^٤ أحمد مالكي، «المواطنة بين الدولة والمجتمع»، الديمقراطي، العدد ٢٤ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٥١-٥٨.

^٥ انظر: Philip Okhorn, *Organizing Civil Society: The Popular Sectors and the Struggle for Democracy in Chile* (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1995).

الطائفة، أو الحديثة كالطبقات والفئات المهنية، إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني التي تعبر عن تلك التكوينات وتدافع عن مصالحها في مواجهة الغير أو في مواجهة مؤسسات الدولة. أما الدولة، فيقصد بها الكيان السيادي الأعلى – الذي يملأه النظام السياسي – بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية والشرعية والقضائية، ومدى استقلالية هذه السلطات في مواجهة التكوينات الاجتماعية وتنظيماتها.

العلاقة بين الدولة والمجتمع تتأثر بوضع الدولة وتاريخها وطبيعتها وشكل نظامها السياسي. ومن ثم، فإن ما قد تعانيه الدولة من غياب للشرعية والتعددية الحقيقة وتفضّل للفساد يتوجّع منها عدم تجانس في التركيبة المجتمعية، وسيطرة الولايات الفرعية^(١)، وهو ما يلقي بظلاله على عدم توازن العلاقة بين الطرفين.

وفي أي دولة، يتبنّى نظام الحكم فيها سياسات عامة تهدف إلى الوفاء بحاجات المواطنين، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة تعريف سيادة الدولة ودورها وعلاقتها بمجتمعها وضرورته وجود حدود لسلطة الدولة وبعدم قدرتها على تجاوز حدود وقيود مجتمعية وعالمية. ومهمها تبُدُّ الدولة متسلطة، فإنه لا يمكن أن تستقل عن مجتمعها أو أن تتمتع بحرية غير محدودة في إدارة أمور المجتمع وإعادة تشكيل توازنه وعلاقاته وفقاً لرغباتها.

وعليه، أشار جوبل مغдал في كتابه *قوة الدولة والقوى الاجتماعية*^(٢) إلى أنه يبني نظريته على فرضية رئيسة هي أن الدولة هي جزء من المجتمع، وأن أي دولة – ديمقراطية أو دكتاتورية – لا يمكن عزلها عن المجتمع. وبيني مغдал وجهة نظره على كثير من الأسس:

- إن كفاءة كلّ دولة تختلف بحسب الروابط التي تربطها بمجتمعاتها. ويؤكّد مغдал أن من النادر أن تكون الدول الفاعل الرئيسي في المجتمعات، بل على العكس، هناك حدود على قوة كل دولة، وأن استقلال الدولة عن المجتمع ما هو إلّا حقيقة زائفة.
- يصعب عند تحليل الدولة إهمال القوى الاجتماعية الموجودة فيها، وبالتالي يتم وضع اعتبار للمنظمات التابعة لكلّ من الدولة والجماعات الموجودة فيها، أكان على مستوى المركز (العاصمة) أم على مستوى الأطراف.
- إن التفاعل في ما بين الدولة والقوى الاجتماعية الموجودة فيها قد ينجم عنه توليد قوة للطرفين، على عكس ما كان يقال من أن العلاقة بين الاثنين هي علاقة صفرية تتوجّع منها خسارة تامة لطرف وكسب كامل للطرف الآخر، بل قد يصل الأمر إلى وجود تحالف بين الدولة وإحدى هذه القوى في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى.
- وبعيداً من التفسيرات العربية والغربية التي حاولت إعادة فك وتركيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، فإن تلك العلاقة تثير في طياتها التساؤلات والجدلية حول مفهوم الاندماج. فإن ما تعانيه المجتمعات بشكل عام من مظاهر «عدم التكافؤ» يُعدّ أمراً لا يخلو منه أي مجتمع منها تكن درجة تقدمه؛ فهناك فئة قليلة عديداً ثقيلة كيﬁاً تتصدر مسرح الحياة الاجتماعية، لامتلاكها الثروة والسلطة والمعرفة، بينما يفرض على الفتنة الأكبر أن تبقى على هامش الحياة وغير مندرجة سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً^(٣).

٦ نبيل عبد الفتاح، *سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح*، مختارات ميريت (القاهرة: ميريت للنشر والعلوم، ٢٠٠٣)، ص ٣٣٤.

٧ Joel S. Migdal, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1994), Introduction, pp. 1-4.

٨ ثناء فؤاد عبد الله، «أزمة الطبقة الوسطى في مصر»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٨٣ . ١٠٦ -

تثير هذه الأوضاع كثيراً من التساؤلات التي ترتبط بالفئات غير المندرجة والتحديات التي تواجهها، لأن المجتمعات تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتتنوع وعدم التجانس، وتعاني صعوبة في رسم خريطة للهويات والطبقات والإثنيات والجماعات واضحة المعالم والأبعاد^(٩). هذا ينشئ أشكالاً مختلفة من الصراعات والتوترات والتمزقات، مما يعكس سلباً على المجتمع بصورة عامة، ويضاعف من مشكلات عدة كالبطالة وقلة الموارد وزيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية، ومن ثم غياب المشاركة وضعف الرعي السياسي العام^(١٠)، وزيادة التغريب الثقافي وظهور ما يُعرف بثقافة العزلة والاغتراب والانفصال عن المجتمع، ومن ثم عدم الاندماج.

يولد الاندماج من رحم جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة، خاصة أنه موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. فغياب الاندماج ليس أمراً شخصياً، ولا راجعاً إلى تدنى القدرات الفردية فقط، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة، ورؤى محددة، ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها. وهو ليس شأن الفقراء وحدهم أو الأغنياء وحدهم، وإنما هو مشكلة الجميع - الدول والمجتمعات والمستبعدين - وليس أمامهم سوى مواجهة الاستبعاد وتعظيم الاندماج^(١١).

٥- مفهوم الاندماج: جدليات وتساؤلات

لا يوجد مجتمع لا يشهد جماعة أو جماعات تواجهه عدم الاندماج، ولا يوجد دمج جماعة من دون استبعاد جماعة أخرى^(١٢). لذا، يدخل تحليل المفهوم ضمن حقول علمية كثيرة، كالاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا. وفي إطار السياسة، تشير نانسي فريزر^(١٣) إلى أن السياسة تعنى من هو في الداخل، ومن هو في الخارج، وبالتالي يصبح الاندماج شيئاً ضرورياً.

يشير المفهوم الكبير من التساؤلات، مثل إلى أي مدى تستطيع أي جماعة داخل أي مجتمع أن تحافظ بهوياتها وتضمن في الوقت ذاته الاندماج في مجتمعاتها؟ إلى أي مدى يطرح المفهوم المشكلات التي تواجهها الدولة ومجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟ هل الاندماج يؤدي إلى استقرار المجتمع، أم أنه يصعد من المطالبة بالمشاركة والوصول إلى السلطة ومن ثم الصدام معها؟ ما هي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لغياب الاندماج؟

يرتبط مفهوم الاندماج مع مفاهيم أخرى مثل العدالة الاجتماعية؛ فبعد النقاش الدائر حول عدم الاندماج وكونه نتاجاً للسياسات المختلفة لغياب العدالة والمساواة^(١٤)، ينظر إلى غير المندرجين على أنهم الآخر غير المضمَّن والمراد تضمينه^(١٥). فغياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى الافتئات على حقوق بعض الفئات، وهو ما يضر

^٩ أحمد مجدي حجازي، «الطبقة الوسطى وثقافة التمييز»، الديمقراطي، العدد ١٦ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٥١-٦٦.

^{١٠} نيكوس بولاتراس، *السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية*، ترجمة عادل غنيم، ط ٣ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩)، ص ٧٣.

¹¹ Phil Agulnik [et al.], *Understanding Social Exclusion* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002), p. 13.

¹² J. Estivill, "Partnership and the Fight against Exclusion," (*Lessons from the Program Poverty 3*, GEIE, International Institute for Labor Studies, Bruxelles, 1994).

¹³ Nancy Fraser, *Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World*, New Directions in Critical Theory (New York: Columbia University Press, 2009), p. 149.

¹⁴ Yusuf Sayed, Crain Soudien and Nazir Carrim, "Discourses of Exclusion and Inclusion in the South: Limits and Possibilities," *Journal of Educational Change*, vol. 4, no. 3 (September 2003), pp. 231-248.

¹⁵ Roger Slee, "'Inclusion in Practice': Does Practice Make Perfect?," *Educational Review*, vol. 53, no. 2 (June 2001), pp. 113-123.

بالتفاعل بين الجماعات المختلفة، وجلوء كل جماعة إلى البحث عن مصالحها في المجال العام والخاص من دون النظر إلى مصلحة المجتمع المشتركة.

وإذا كان تعدد الهويات بطبيعة يُتَّسِّعَ مناخاً للتعددية والاختلاف، فإن أبعاد الاختلاف المتباعدة قد تؤدي إلى الصراع بين هذه الهويات والصراع بعضها بين بعض ، ومن ثم فإن الاختلاف في العقائد أو الأيديولوجيات أو الدين أو الوظائف قد يتوجه منه عدم اندماج لبعض الجماعات واستيعاب لبعض الآخر. ومحورية مفهوم الاختلاف هي الفلسفة وراء المواطنة والعضوية داخل الدولة بغضّ النظر عن أبعاد الاختلافات. ولعل الصعوبة في الوصول إلى مجتمع متجانس ما هي إلا انعكاس لسياسات الاندماج والاستبعاد. ويصعب وجود أي مجتمع بشري لا يشهد درجة من درجات هذا الانقسام والتعدد، ولكن الأمر المهم هو كيفية التعامل مع هذه التعددية والأثار المترتبة عليها^(١٦)؛ فالتجددية قد تكون مصدراً لقوتها من خلال تفعيل حقوق المواطنة واحترام الهويات المختلفة داخل الدولة، الأمر الذي يجعل التنوع مصدرًا لثراء المجتمع لا عائقًا أمام التنمية^(١٧).

يُستتَّجِعُ ممّا سبق أن مفهوم الاندماج ينطوي - لغوياً وأصطلاحياً- على معنى عام يقصد منه عملية خلق الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية من خلال المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، ثقافيًا) والمؤسسات العامة. وتأسِّيسًا على ذلك يولّد المفهوم ثلاثة نتائج أساسية هي:

- إن مفهوم الاندماج مفهوم إيجابي، ومفهوم الاستبعاد مفهوم سلبي. ومن شأن هذا أن يجعل كلّ سياسة تضمينية اندماجية تهدف إلى مقاومة الاستبعاد. ولكن هذه النظرة السطحية تجافي الواقع، لأنّ اندماج أي جماعة يتطلب بالضرورة استبعاد جماعة أخرى ولو بشكل جزئي، أو استبعاد للجماعة نفسها وإنما في مجال آخر. فلتتضمن تأثيرات استبعادية.

- إن مفاهيم كالتسامح والتعددية أدت إلى ظهور مفهوم الاندماج للتعامل مع مسائل كالهوية والآخر والتكتوبينات الاجتماعية المتباعدة التي تتفاعل داخل المجتمعات، بقصد أو بغير قصد. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إدماج الجميع في إطار المواطنة، خاصة في ظل ازدياد موجات الهجرة والتعددية الإثنية، لذا يحيط بمفهوم الاندماج شبكة من المفاهيم الأخرى ذات الصلة والتي تشيري المفهوم وتجعله أكثر حيوية ودينامية.

- إن الاندماج عملية تطبع تبيّع التفاعل بين مختلف الجماعات باختلاف هيكلها وانتهاءاتها، ومن ثم ضرورة الأخذ بالاعتبار علاقات القوة داخل المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي العلاقات التي تؤثّر في النهاية في أوضاع المجتمع الداخلية^(١٨).

إن الاندماج، أيّاً يكن تعريفه، ليس الغاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة لدعم التسامح وقبول الآخر والحصول على الحقوق، وهو لن يكون مفعلاً إلاّ بمشاركة الجانبيين - الدولة والمجتمع . فالمفهوم يرتبط بجانبين، أولهما مسألة الجماعات المراد إدماجها، وثانيهما أشكال الاندماج وأالياته^(١٩)، حيث يشمل الاندماج الكثير من الآليات

16 Joseph Rothschild, *Ethnopolitics: A Conceptual Framework* (New York: Columbia University Press, 1981), pp.170-173.

17 John Milton Yinger, *Ethnicity: Source of Strength? Source of Conflict?*, SUNY Series in Ethnicity and Race in American Life (Albany: State University of New York Press, 1994), Conclusion, pp. 343-349.

18 Howard Saul Becker, *Outsiders; Studies in the Sociology of Deviance* (London: Free Press of Glencoe, [1963]), p. 2.

19 Peter Kivisto, ed., *Incorporating Diversity: Rethinking Assimilation in a Multicultural Age* (Boulder, Colo.: Paradigm Publishers, 2005), Introduction.

والسياسات التي تهدف إلى الاستيعاب داخل النظام السياسي. وتقوم هذه السياسات على كثير من الأسس مثل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب الاختلافات بأبعادها المختلفة، وتفعيل المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والاعتراف الثقافي.

٣- ركائز التحليل^(٢٠)

في إطار السياق العام، يجب تأكيد أن واحداً من المحددات التي تؤثر في اندماج الأقباط هو طبيعة الإطار المجتمعي لهذا العلاقة؛ فنظام الحكم الضعيف والمأزوم يلجم إلى استبعاد الجميع لإهانة المواطنين في النازع الداخلي أو الاحتشاد لطلب المطالب بعيداً منه . وهذا الأمر يُضعف كثيراً من مناعة الوطن الداخلية^(٢١).

ولا يقصد بالسياق العام عزل الدين عن مجمل الحياة في المجتمع، لأن في هذا تزييناً للإشكالية، وخروجاً عن السياق، بل زيادة احتدام الأوضاع وتحويلها إلى حلقات مفرغة، وهو ما يعطي سمة عدوانية لأي حوار يمكن أن ينشأ، في حين أن الانتباه الموجه إلى السياق يساعد على تجاوز التوترات والمشكلات.

ولعل ثلاثة النظام - الكنيسة - الأقباط هي الأجرد بالتحليل فور تأكّل طبيعة وضع الأقباط قبل الثورة تجاه كلّ من الكنيسة والنظام، وتجاه العلاقات الاجتماعية مع المسلمين. ويعني ذلك أن طبيعة النظام السياسي المصري قبل الثورة دفعت به إلى تبنيّ شكل علاقة معين مع المؤسسة الدينية الكنيسية، الأمر الذي انعكس على الأقباط ككل وأدى إلى تعامل النظام معهم ككتلة واحدة متاجنة يمثلها البابا شنوده سياسياً ودينياً.

وقبل تحليل هذه العلاقة الثلاثية، يجب أخذ بعض المتغيرات بالاعتبار. أو لا: طبيعة «المجتمع المسيحي» بشكل عام داخل الدولة، فهل هناك طائفة مسيحية واحدة أم هناك عدة طوائف؛ إذ بوجود طائفة وحيدة أو طائفة أكبر من حيث العدد بفرق كبير عن الطوائف الأخرى، كما هي حال الأقباط الأرثوذكس، يكون من السهل على النظام التعامل مع الزعيم الديني للأقباط واعتباره الممثل السياسي لهم. أمّا تعدد الطوائف، فقد يؤدي إلى تواصل هذه الطوائف وتكوين جبهة للمطالبة بمطالب الجماعة المسيحية بشكل عام. ثانياً: طبيعة العلاقة بين «شعب الكنيسة» والكنيسة، فهل ينظر المسيحيون إلى الكنيسة باعتبارها وطنًا لهم أم يقترون نظرتهم إليها باعتبارها مؤسسة دينية يمارسون فيها شعائرهم؟ ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الكنيسة والنظام والتي قد تتسم بالتقرب الشديد في حالة وجود أو نشوء خطر مشترك يواجه الطرفين، ومن ثم تلجأ الكنيسة إلى تأييد النظام وإن كان هناك افتئات على حقوق المسيحيين، خوفاً من أن يجعل هذا الخطر محل النظام حال سقوطه، وهذا ما تبناه النظام السابق في ما يُعرف بفراءة الإسلاميين، خاصة في ظل غموض خطاب الإسلاميين السياسي وتحبيبه، وموقفهم من قضايا المواطنة والآخر.رابعاً: التغيير الأمني، بمعنى الواقع بين مطرقة دفاع الكنيسة عن مطالب تابعيها ومعاداة النظام وسياسته وسندان المهادون والتقاهم مع النظام باعتباره المصدر الرئيس لتؤمن الكنيسة وشعبها. خامساً: قوة ونشاط ما يمكن تسميته المجتمع المدني «المسيحي» وقدرتها على الوقوف والاعتراض على العلاقة بين الكنيسة والنظام، ومن ثم العلاقة بين هذه الجماعات المدنية والنظام من جانب وبينها وبين الكنيسة من جانب آخر. لذا، نجد عدداً من النشطاء السياسيين والعلمانيين

٢٠ وللكاتبة مقال آخر عالج الموضوع نفسه، ونشر على الموقع الإلكتروني. انظر: ميسعد، «التمييز القبطي واستبعاد الدولة في مصر»، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/أغسطس ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/release/e0bb9656-ef47-452a-a889-90815fd60fd0>.

٢١ وقد نشرت هذه الدراسة في: عمران، السنة ١، العدد ١ (صيف ٢٠١٢)، ص ١٨٩ - ٢٠٧.

٢٢ ولم سيدهم اليسوعي، المواطن عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٦.

الأقباط يستخدمونهم النظام في مواجهة الكنيسة. سادساً: الوضع العام لكنائس الشرق الأوسط عموماً^(٢٢)، ويُقصد بذلك الخصائص التي تميز كنائس الشرق الأوسط، مثل طبيعة النظام البطريركي للكنيسة الضامن لدورها في الشؤون الاجتماعية والسياسية من خلال رأس الكنيسة، والدور الوطني الذي أدىه تلك الكنائس إبان فترات الاستعمار، وطبيعة دول الشرق الأوسط - ذات الأغلبية المسلمة - والتي تعاملت مع ممثلي الميلل كممثلي رسمي للطائفة أمام السلطة المركزية منذ أيام الدولة العثمانية للتحدث بالنيابة عن تابعيها (نظام الميلل). ولذلك يمكن تسمية العلاقة بين الكنيسة والنظام «نظام الملة الجديد»^(٢٣) حيث استمر رأس الكنيسة متخدلاً رسمياً نيابة عن الأقباط وفقاً للترتيب الهراريكي. هذه التغيرات تتضاعف في تحديد شكل ثلاثة النظام - الكنيسة - الأقباط ورسمه، أكان قبل قيام الثورة أم بعد قيامها.

من المهم عند تناول مسألة اندماج الأقباط السياسي والاجتماعي أن يؤخذ بالاعتبار تباين النظرة التي تصتفف بالأقباط، أكان ذلك من قبل الأقباط أنفسهم، أم من قبل غيرهم؛ فهناك من ينظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة أو كتلة واحدة متجانسة، ومن ثم مطالب الغني كمطالب الفقير، وأقباط الصعيد كأقباط الوجه البحري من دون تمييز. وهناك من ينظر إلى الأقباط باعتبارهم طائفة، أي جماعة دينية تتصبّط مطالباتها على المطالب الدينية كبناء الكنائس، ومن ثم ليس لها مطالب سياسية مدنية. وهناك من يرى الأقباط مواطنين مصريين لهم مطالب دينية ومدنية قد تتقاطع مع مطالب مواطنين من غير الأقباط، ومن ثم الخروج من دائرة المجال الخاص إلى المجال العام بدلًا من استمرار الانزواء إلى المجال الخاص .

ثانيًا: وضع الأقباط السياسي والاجتماعي في عهد مبارك

لقد اتسمت فترة حكم مبارك بالشراسة والرخاوة وقمع التمثيل والمشاركة السياسية، وهو ما خلق مجتمعاً سياسياً راكداً، وحول المواجهات والصراعات والصدامات إلى مجالات أخرى ثقافية واجتماعية. وفي ظل هذا الفراغ السياسي تبلور دور المؤسسات الدينية في المجال السياسي، سواء من أجل التأثير في معتقدات العامة وأساليب حياتهم، أو من أجل الحفاظ على الهوية وتدعين الشعور بالاختلاف في حالة الأقليات الدينية^(٢٤)، أو من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية التي عجزت الدولة عن الوفاء بها.

ولم تكن المؤسسة الكنيسة الأرثوذكسية استثناء من ذلك؛ فعلى مستوى طبيعة العلاقة بين النظام والكنيسة، عمد النظام إلى اختزال الأقباط جميعهم في شخص رأس الكنيسة، وتوافق ذلك مع الطبيعة الكاريزمية والخلفية السياسية لقداسة البابا شنوده الذي صار الممثل السياسي والديني للأقباط، مع تمنعه باستقلالية فوقيه عن «المجتمع المسيحي»، كى لا يخضع لتاثيرات هذا المجتمع، ومن ثم يصبح ربها نداءً للنظام في ما بعد. ونتيجة لذلك أيدت الكنيسة -في موقفها الرسمي- ترشيح مبارك لأب في انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٦، على الرغم

22 Jean Corbon, «The Churches of the Middle East: Their Origins and Identity, from their Roots in the Past to their Openness to the Present,» in: Andrea Pacini, ed., *Christian Communities in the Arab Middle East: The Challenge of the Future* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1998), pp. 92-110.

جدير بالذكر أن مجلس كنائس الشرق الأوسط يمثل هيئة دينية تضم العائلات الكنيسة الأربع في الشرق الأوسط ، وهي الأرثوذكسية ، والأرثوذكسية المشرقية ، والإنجيلية ، والكاثوليكية. وتنتمي الكنيسة القبطية إلى العائلة الأرثوذكسية المشرقية.

23 Fiona McCallum, "Religious Institutions and Authoritarian States: Church-State Relations in the Middle East," *Third World Quarterly*, vol. 33, no. 1 (February 2012), pp. 109-124.

24 Bassma Kodmani, "The Dangers of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem," (Carnegie Papers, Middle East Series; no. 63, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, October 2005).

من أنه لم يكن الأفضل، ولكن بات واضحاً للكنيسة، نتيجة سياسات النظام السابق، أنه الضمانة لبيئة مستقرة للأقباط والبديل من التيار الإسلامي.

أما على مستوى العلاقة بين الأقباط والنظام، فقد عمد الأخير إلى اتباع سياسات الأنظمة نفسها التي سبقته في ما يتعلق بالطائفية، مستخدماً أسلوب «ترضية النخب القبطية»^(٢٥)، وذلك عبر بعض التعيينات في المجالس البرلمانية، فضلاً عن الزيارات الاحتفالية. وترك نظام مبارك القضية من دون معالجة فعلية لمشكلات الطائفية ولا لإشكاليات المواطن، بل تورط في أخطاء ما زالت آثارها موجودة بعد رحيله، منها غياب الجسم التشريعي وتكريس تراخي دور الدولة^(٢٦).

كما استخدم النظام السابق الإسلاميين كفزاعة لتخويف الأقباط، وأغلق أبواب حزبه في وجه الأقباط، ولم يتجاوز عدد مرشحיהם على قوائمه في أي انتخابات الاثنين على أحسن تقدير. وكان النظام يتعذر بأن المزاج الشعبي أصبح طائفياً ولا يقبل التصويت لمسيحي. وهكذا نجح النظام في إيجاد احتقان متبادل بين المسلمين والأقباط، وتحول البابا شنوده إلى ممثل للأقباط أمام الدولة، وانسحب الأقباط من المجال العام وانكفأوا إلى داخل الكنيسة^(٢٧)، التي تحولت إلى كيان متضخم، يدير مشاريع خدمية لأتباعه في حين تعجز الدولة عن تقديم هذه الخدمات لمواطنيها.

كان المعدل السنوي لحوادث العنف في مصر حتى كانون الثاني / يناير ٢٠١١ يبلغ ٥٣ حادثاً ذا صبغة طائفية، أي بمعدل حادث واحد كل أسبوع. وقد توزعت بين ١٧ محافظة، وترواحت بين حادث واحد، كما في محافظة الشرقية، و ٢١ حادثاً كما في محافظة المنيا. ومن ثم تعددت أنماط العنف الطائفي في عهد مبارك إلى استهداف الكائنات، أو العنف الجماعي أو القتل العمد على أساس الهوية الدينية، والملاطلة في الاستجابة لمطالب الأقباط، ففتح من ذلك غلبة السجال وعدم تطوير الموقف بناءً على المستوى التشعيري - وإن تطورت ظاهرياً، والمغالاة في تعميق التمايز والاختلاف^(٢٨). كما أدت سياسات النظام السابق في إدارة الملف الطائفي إلى تناami المطالب الطائفية، والتي جسدتها مطالب من مثل الكوتا والتمييز الإيجابي^(٢٩).

وكما انفردت الكنيسة بتمثيل الأقباط سياسياً، انبرت للانفراد بتمثيلهم اجتماعياً أيضاً، حيث أخذت الكنيسة على عاتقها حمل مطالب الأقباط، وكانت فردية أم جماعية، وعلى اختلاف طبيعتها، وكانت دينية أم مدنية، وذلك وفق تفاهمات جرت بينها وبين النظام تحصل بها الكنيسة على مطالبتها، ويحصل النظام على التأييد الجماعي باسم الأقباط المصريين. ولعل هذه الصيغة أخلت بدور الكنيسة، وأدخلتها إصرارها على الاضطلاع بدور سياسي معتركت سياسية عدة دفعت بسببيها الثمن كأي قوة سياسية تنخرط في العمل العام، كما أن هذه الصيغة أخلت بالمجتمع ودولته المدنية^(٣٠).

25 Derek Brian Barker, "Clientelism and the Copts: An Examination of the Relationship between the Egyptian Church and State," (MA Degree, University of Windsor, Canada, 2006).

26 <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B8F41004-DEE0-423E-A6B2-0CD7334D5567.htm#%D8%AF>>.

27 رفيق حبيب، أغتيال جل: الكنيسة وعودة محاكم التفتيش: تجربة ذاتية (القاهرة: يafa للدراسات والأبحاث، ١٩٩٢)، ص .٢٢.

28 Sebastian Murken and Sussan Namini, "Choosing a Religion as an Aspect of Religious Identity Formation in Modern Societies," in: Michael Pye [et al.], eds., *Religious Harmony: Problems, Practice, and Education: Proceedings of the Regional Conference of the International Association for the History of Religions, Yogyakarta and Semarang, Indonesia, September 27th-October 3rd, 2004*, Religion and Reason; v. 45 (Berlin; New York: Walter de Gruyter, 2006), pp. 289-301.

29 Ami Ayalon, «Egypt's Coptic Pandora's Box,» in: Ofra Bengio and Gabriel Ben-Dor, eds., *Minorities and the State in the Arab World* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999).

30 <<http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceID=e0bb9656-ef47-452a-a889-90815fd60fd0>>.

وهكذا، مثلما نجح النظام في إيجاد حالة من القطيعة أو الاستقطاب على مستوى العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين، نجح أيضًا في إيجاد هذه الحالة - وإنما بدرجة أقل - بين الكنيسة والأقباط، ففي حين جاء الأقباط إلى أحضان كنيستهم، كان هذا اللجوء يحمل في طياته رفض الأقباط لسياسات كنيستهم تجاه الحوادث السياسية أو الحوادث الطائفية بفعل الروابط الوثيقة للكنيسة مع النظام، ومناشدتها أتباعها النأي بأنفسهم عن معارضة النظام.

لكن العزلة القبطية والهروب إلى الكنيسة لم يستمر، خاصة بعد تزايد أعمال العنف ضد الأقباط خلال العامين الأخيرين من حكم مبارك^(٣١)، ولاسيما حوادث نجع حمادي سنة ٢٠١٠، وتفجير كنيسة القديسين مطلع سنة ٢٠١١، واستمرار سياسات النظام في ترديد أن المجموع من صنع قوى خارجية تستهدف زعزعة استقرار مصر، وهو ما أدى إلى اعتراض أبناء الكنيسة على موقفها الضعيف. وتعذر هذه الخطوة اللبنة الأولى لانفصال الأقباط عن كنيستهم سياسياً، خاصة بعد إنشاء الموقع الإلكتروني الذي أسسه شباب من الأقباط بعنوان «الأقباط قالوا كلمتهم.. محمد البرادعي رئيساً للصحر»^(٣٢)، وأيضاً بعدم ابداعه من الحركات المدنية وجموعة من الأقباط المستقلين في الخروج على الكنيسة بشعارات مناهضة لمبارك، بل وللبابا نفسه في القاهرة والإسكندرية، في حين انتقدتهم البابا ونبههم إلى ضرورة التخفيف من هجتهم لأن العبارات التي استخدموها «تخلٌ بكل القيم والأعراف السلوكية»^(٣٣).

ثالث: القسم التحليلي: محوّقات الاندماج

يتناول هذا القسم أهم العوامل المؤثرة في اندماج الأقباط بعد الثورة المصرية، وأبرز المحوّقات السياسية والمجتمعية التي حالت دون اندماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية بعد الثورة، وهي كما يلي:

٤- أيام الثورة: علاقة جديدة بين الكنيسة والأقباط

لتحليل موقف كلٌ من الكنيسة والأقباط تجاه ثورة يناير، يتطلب الأمر أولًا الوقوف على موقف الكنيسة خلال الثانية عشر يوماً، ثم التغيير الطارئ على موقفها بعد إطاحة رأس النظام السابق. كما يتبع ثانياً توجيهه النظرية المتعمقة إلى موقف الأقباط من الثورة قبل إسقاط مبارك، ثم بعد توقيع المجلس العسكري شؤون البلاد. وفي هذا الإطار يمكن القول إن إرهادات ثورة يناير كانت بمثابة التجسيد لظاهرة الانفصال بين الكنيسة والأقباط على المستوى السياسي وبصورة معلنة.

فعلى الرغم من نجاح سياسات النظام السابق في عزل الأقباط واحتزازهم في رأس الكنيسة باعتباره الأب الروحي لهم، وتحويله إلى الأب السياسي المعبّر عن آراء جموع الأقباط، انتشرت في الأيام التي سبقت ٢٥ كانون الثاني /يناير الدعوة للمشاركة في التظاهرة السلمية على شبكات التواصل الاجتماعي، وشهدت ثورة «شعب الكنيسة» على توصيات الكنيسة بعدم المشاركة في الاحتجاجات بدعوى أنها تظاهرات داعية إلى التخريب والهدم^(٣٤).

٣١ Fiona McCallum, *Christian Religious Leadership in the Middle East: The Political Role of the Patriarch*, with a Foreword by John Anderson and Raymond Hinnebusch (Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2010), pp. 16-28.

٣٢ التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠١٠-٢٠٠٩: الحركات الاحتجاجية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، [٢٠١٠]), ص ٤٧٤.

٣٣ «دعوات إسلامية ومسيحية للغضب بهدوء»، الأهرام، ٢٠١١/١/٥، ص ٣.

٣٤ قال الآباء مرقس، رئيس لجنة الإعلام في المجتمع القدس، «هذه المظاهرات لا نعرف هدفها ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها». كما دعا القمص عبد المسيح سبط، كاهن كنيسة العذراء بمسطرد مسيحي مصر والهجير للاعتصاف يوم ٢٥ كانون الثاني /يناير للصلاة في الكنائس أو المنازل ليحفظ الله مصر وشعبها، وعدم المشاركة في يوم الاحتجاجات والمظاهرات.... كما قال القس أندره زكي نائب رئيس الطائفة الإنجيلية: «نرفض تلك الدعوات والمظاهرات بشكل قاطع». وقال مطران الجيزة للأقباط الكاثوليك الأب أنطونيوس عزيز «نرفض تماماً الانخراط في تلك الأعمال التي لن تجدي»....

فعلى مستوى الموقف الكنسي الرسمي، دعت الطوائف المسيحية المصرية الثلاث إلى مقاطعة تظاهرات يوم الغضب، وعدم النزول إلى الشارع بداعي عدم معرفة هدفها ومن يقف خلفها^(٣٥). كما دعا البابا شنوده إلى التهدئة في ثاني أيام التظاهرات خلال إلقائه عظته الأسبوعية^(٣٦)، التي اختار لها عنوان «القلق» بسبب الظروف التي تمر بها البلاد من اضطرابات وتظاهرات، مطالباً الأقباط بالهدوء وتجاوز هذه الحالة التي سادت البلاد. فحافظت الكنيسة على دعمها لنظام مبارك خلال الانتفاضة التي استمرت ١٨ يوماً، وعارضت الاحتجاجات علّى، بل وصل الأمر إلى دعوة قداسة البابا شنوده المصريين عبر التلفزيون الرسمي - في ٥ شباط / فبراير ٢٠١١ - إلى إنهاء الاحتجاجات، وجدد دعمه لنظام مبارك. بل إن بعض الكنائس دعت إلى إقامة قداس للصلوة يوم الاحتجاج لصرف المسيحيين المتدينين عن هذه التظاهرات، كما كرر بابا دعوته للأقباط إلى «عدم المشاركة في التظاهرات، وعدم الخروج عن الشرعية».

على مستوى الأقباط، لم تلق نداءات البابا قبولاً من المجتمع القبطي، وذكر عدد من الناشطين السياسيين أن على الرغم من التقدير الشديد الذي يكتونه للبابا فإنهم لا يعتبرونه قائدهم السياسي. ولعل هذا الحراك المدنى القبطي لم يكن مستحدثاً، بل ظهر منذ حوادث نجع حمادي، حيث شكّل ناشطون سياسيون شباب مجموعة سياسية مستقلة أطلقوا عليها اسم «أقباط من أجل مصر» ودعوا إلى المشاركة في ثورة الغضب، كذلك مجموعة «مسيحيون ضد التمييز الديني»، وعدد كبير من العلمانيين والنشطاء الأقباط وغيرهم، فسقط عدد من شهداء الأقباط في مختلف أنحاء مصر^(٣٧).

ولعل المؤشرات الأولية لمشاركة الأقباط في الثورة - من مراقبين وتقارير صحافية غطت الاحتجاجات الواسعة- أكدت وجود مشاركة فاترة للشباب المسيحي^(٣٨). ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على فرز أو تصنيف الطوائف المشاركة في الاحتجاجات بسبب اتفاق منظميها على عدم رفع أي شعارات أو لافتات دينية أو حزبية، خاصة أن أعداد الأقباط المشاركون في الثورة كانت قليلة في البداية ولكنها تزايدت بعد تراجع قبضة الكنيسة على الأقباط منذ سقوط عدد من الشهداء الأقباط وغيرهم من المصريين بشكل عام.

لذلك يمكن القول إن حوادث الثورة أبرزت فشل سياسة «فرق تسد» وحطمت فكرة أن النظام السابق هو أفضل المدافعين عن المسيحيين، خاصة بعد إثارة الكثير من التساؤلات عند احتفاء قوات الأمن والحراسة من أمام الكنائس، ومع هذا لم يقع حادث اعتقد واحد ضد دور العبادة القبطية، ومررت أيام الثورة من دون أي حوادث طائفية تستهدف الكنائس أو الأقباط على الرغم من حالة الانفلات الأمني التي شهدتها المجتمع بكل طوائفه وفئاته في أرجاء مصر. لذلك كان من أبرز لافتات ميدان التحرير: «دماء الكثير من الأقباط سالت في عهد مبارك، إرحل عن مصر»، و«المسيح سيمنحنا حياة أفضل، إرحل يا مبارك حتى نحصل على هذه الحياة»^(٣٩)، الأمر الذي يدلل على أن الأقباط نجحوا في الخروج من العزلة بعدما وضعوا «الوطن» قبل «الكنيسة».

^{٣٥} عماد خليل، «الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات ٢٥ يناير.. وتطلب الأقباط بعدم المشاركة»، المصري اليوم، ٢٣ / ١ / ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=285805&IssueID=2025>>.

^{٣٦} جمال جرجس المزاحم، «البابا في عظته الأسبوعية.. البابا شنودة يدعو الجميع لـ«التهدئة»»، (اليوم السابع)، ٢٧ / ١ / ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=344449>>.

^{٣٧} <<http://www.coptreal.com/WShowSubject.aspx?SID=43884>>.

^{٣٨} <<http://www.aljazeera.net/news/pages/ee4e9b85-500d-407f-baba-96ebf962b05c>>.

^{٣٩} <<http://islamtoday.net/albasheer/artshow-13-145873.htm>>.

٢- سقوط النظام: تغير في ثلاثة العلاقة

بعد نجاح ثورة كانون الثاني / يناير في إسقاط رأس النظام، صدر عن البابا شنوده الثالث بيان في صباح الثلاثاء ١٥ شباط / فبراير جاء فيه: «الكنيسة المصرية تحبّي شباب مصر التزّيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء. وبذل في سبيل ذلك دماء غالبة... والكنيسة القبطية تحبّي جيش مصر الباسل والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فيها أصدره من بيانات من أجل الحفاظ على مصر وأمنها في الداخل والخارج، ونؤيد موقفه في حل مجلس الشعب والشورى وفي دعوته لإقرار الأمن...»^(٤٠).

أما التغيير الجذري الطارئ على موقف الكنيسة تجاه نظام ما بعد الثورة، فعلّ له ما يبرره، إذ دائمًا ما تمثل الكنيسة إلى ربط وجودها بالنظام لأسباب متعددة، مثل الخوف من فقدانها قدرتها على جذب الجماهير، والخوف من فقدانها الشعبية، وانحسار دورها تامًا، أو عندما تزايد جماهيرية الكنيسة من دون أن تستطيع تقديم حل أو إجابة لمشكلات هذه الجماهير، فتختاف من فقدان الثقة أو انقلاب الجماهير عليها. ونجد أن الكنيسة تحاول أحياناً تمييز نفسها من النظام، وتظل في الوقت نفسه مساحة فعالة لمحاولة الارتباط بالنظام وسياساته العامة.

وعليه، يُنظر إلى تغيير موقف الكنيسة من الثورة، ومن ثم من النظام بقيادة المجلس العسكري والمرحلة الانتقالية في إطار التغيرات الستة - التي سبقت الإشارة إليها - والحاكمة لطبيعة العلاقة بين النظام والمؤسسات الدينية الكنيسية والتي تدفع الكنيسة دائمًا إلى النظر إلى النظام باعتباره الحامي لها من أي تغيرات تهدد وضعها أو من شأنها أن تعمق الأزمات بينها وبين أتباعها في ظل محورية الدين، كونه أحد المحددات الأساسية للهوية الوطنية، ومن ثم يجد الجانبان مصلحة في التعامل والتقارب مع الآخر^(٤١).

بناء على التغيير في موقف الكنيسة تجاه الثورة، يمكن القول إنه بات يمكن الحديث عن ثنائية الكنيسة - الأقباط بشكل أكثر وضوحاً بعد أن كان هناك اختزال واضح للأقباط في رأس الكنيسة، خاصة بعد إjection الأقباط عن التحرّك سياسياً بالاستناد إلى هويتهم الدينية .

٣- تواتر الحوادث الطائفية ودلائلها

تجاوزت الثورة المصرية في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ شعار ثورة ١٩١٩، أي «الهلال مع الصليب»، إلى شعار «إرفع رأسك أنت مصري»، وهو ما تجلّى منذ بداية الثورة، وطوال شهانة عشر يوماً . كانت الثورة شعبية، ولم يكن هناك تمايز بين شباب الأقباط وغيرهم من المصريين. وقد سقط في الساحة ما يفوق عشرة شهداء أقباط في مختلف أنحاء مصر، منهم خمسة في ميدان التحرير، من بينهم فتاة^(٤٢). كان الجميع مع الثورة، حتى بروز السلفيين والتمايز الديني العلمني بعد التعديلات الدستورية والانفلات الأمني والإعلامي الذي ساعد على تأجييج حوادث الطائفية من دون معالجتها.

لم يكن هناك طوال فترة الشهانة عشر يوماً مشكلة في العلاقات بين المسيحيين والمسلمين، وتوابع مع ما سبق البروز المجتمعي والسياسي والإعلامي لنيليات الإسلام السياسي، بدءاً بالإخوان المسلمين، مروراً بالسلفيين ثم الجماعات الجهادية التي خرج عدد كبير من قادتها من السجون. وقامت القوى العلمنية والليبرالية كافة

٤٠ <http://st-takla.org/News/Holy-Synod-Statements/2011-02-15--January-25-2011-Revolution_.html>.

٤١ مي محب عبد المنعم، «خارج الكنيسة: علاقة الأقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير»، السياسة الدولية، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.siyassa.org.eg>>.

٤٢ <<http://www.christian-dogma.com/vb/showthread.php?t=75267>>.

بمتتابعة أداء التيارات الإسلامية بشكل عام والإخوان بشكل خاص في التعاطي مع العمل السياسي كسبيل للتغيير، من غير أن يرافقه تطوير في خطابها السياسي والفكري، أو على الأقل لم يرق إلى مستوى الخطاب السياسي للإخوان، فكان حديث بعضهم عن غزو الصناديق، واستعجال بعضهم الآخر تفجير قضايا شائكة وحمل اشتباك واشتباه، شأن بعض قضايا المتحولين دينياً، وغيرها من القضايا.

لم يكدر يوماً شهر واحد على الثورة حتى اتفجر عدد كبير من الحوادث الطائفية التي فجرتها مشاعر غضب اجتماعي عنيف، مثل حادث شرف في قرية صول، أو إشاعة احتجاز مسيحية أخرى أسلمت بعد كاملياً شحاته، التي ظهرت على قناة مسيحية قبل حادث أمبابة^(٤٣) بيوم، معلنة بقاءها على مسيحيتها.

توالت حوادث التوتر الطائفي والعنف ضد المسيحيين وضد بعض المسلمين على السواء، ففي ٢٥ نيسان / أبريل قتل ثلاثة أشقاء مسيحيين شقيقتهم - التي تحولت للإسلام - مع طفلها في منطقة كرداسة بالجيزة، ولكن الحوادث ضد المسيحيين كانت هي الغالبة. فقد شهد شهر آذار / مارس ٢٠١١ ثلاثة حوادث طائفية كبيرة، بعضها غير مسبوق، هي على الترتيب، هدم كنيسة صول التابعة لمركز أطفيح في محافظة الجيزة في ٩ آذار / مارس، وأعمال قتل وتدمير وتخريب في المقطم في ١١ آذار / مارس^(٤٤)، وقطع أذن قبطي متهم بإدارة أعمال منافية للأدب في محافظة قنا في ٢٤ آذار / مارس . وفي منتصف نيسان / أبريل خرجت تظاهرات في المحافظة نفسها (قنا) اعترافاً على إعادة تعيين محافظ مسيحي للمحافظة الواقعة في صعيد مصر، وهو ما أضطر الحكومة الانتقالية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الاستجابة لطلابهم في النهاية بتعيين محافظ مسلم بعد أن وصل الأمر إلى تحويل مساجد المحافظة إلى منابر للدعوة بأن لا ولاية لغير المسلم على المسلم، بل وصل الأمر إلى رفع لافتات تحمل «إسلامية إسلامية لا مسيحية ولا يهودية»^(٤٥).

وفي ٨ أيار / مايو كانت حادث أمبابة المروعة في كنيسة مارمينا، التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين وأصيب العشرات، وقد كان من نتائج ذلك - وخاصة الحادث الأخير - امتعاض كثير من الأقباط من الوضع القائم، كما تجلّى في بعض هتافاتهم بعد هذه الحوادث: «يا مبارك فينك فينك، السلفيين بينا وبينك»، «يسرقنا يسرقنا بس نعيش في أمن وأمان» أمام القضاء العالي وميدان التحرير وناسiro، وهو ما فسره البعض بأن «الكنيسة المصرية موضع عناية خاصة ومية من جانب مبارك وزمرة، وكان كافة المسؤولين المصريين يسارعون بتقديم فروض الطاعة والمحبة للبابا شنودة ورعيته»، كما ازدادت الهواجس بالشعور بالخطر من صعود تيارات الإسلام السياسي، كما تجلّى بعد معركة التعديلات الدستورية في ١٩ آذار / مارس ٢٠١١ . بل توفرت التفسيرات عن دورِ لدول أجنبية وإسرائيل، خصوصاً في حوادث الطائفية، وكذلك جرى الحديث عن دور لدول عربية شقيقة تسعى إلى إجهاض الثورة المصرية، وذهب عدد كبير من النخبة المصرية في تحويل فلول النظام السابق مسؤولية حوادث الفتنة، وأن الطائفية من صناعة ذلك النظام. كما يرى بعض الإسلاميين أن ثمة دوراً في حوادث قام بها الإعلام القبطي الصاعد في مصر، بعد امتلاك بعض رجال الأعمال الأقباط عدداً من وسائل الإعلام المهمة والمقررة في مصر^(٤٦).

^{٤٣} نشبت مشاجرات بين مجموعة من المسلمين والمسيحيين في أمبابة - محافظة الجيزة، في إثر تجمهر مجموعة من السلفيين أمام كنيسة مارمينا في أمبابة بعد تناقل شائعات حول احتجاز فتاة مسيحية أشهرت إسلامها وترتبط بعلاقة مع شاب مسلم.

^{٤٤} في إثر هجوم مسلمين على عدد من الأقباط كانوا يتظاهرون في حي الزبالي احتجاجاً على قيام مسلمين بحرائق كنيسة صول في محافظة حلوان وقتل ٦ من الأقباط وأصيب ٤٥ من الطرفين.

^{٤٥} صوت الأمة، ٢٥/٤/٢٠١١.

^{٤٦} هاني نسيرة، «الطائفية قبل وبعد الثورة المصرية»، (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/٧/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118712924750558.htm>

هذه التفسيرات التشكيكية في موقف الأقباط من الثورة، أو التفكير التآمري وربط ما حدث بأيد خارجية أو داخلية لا يحلان المشكلة، كما لا يملكان أدنى مقبولية. ولعل المطلوب هو الضغط الشعبي من أجل حل مدنى، وحل مشكلة دور العبادة وحرية الاعتقاد في المجتمع المصري، وهو ما تسبب في حالات الاحتقان هذه، فضلاً عن رفض وصاية رجال الدين - مسلمين ومسحيين - على عقائد رعاياهم.

ولا يهم حصاد الحوادث والمواجهات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بقدر ما يهم مراجعة الأسباب التي أدت إلى تواترها وكيفية تعامل النظام معها. فازمة السلطة السياسية بعد سقوط نظام مبارك وقد صدمت قادة الكنيسة، أثارت مجالاً جديداً أمام الناشطين من الأقباط للعمل خارج إطار الكنيسة. وبعد حوادث صول وأمباة، أنشأت جموعات قبطية مدنية «اتحاد شباب ماسبيرو» الذي شكّل التحدي الأساسي لهيمنة الكنيسة بعد الثورة. بل لقيت رسالة اتحاد ماسبيرو أصداء لدى عدد من الشباب الذين شعروا بأن الكنيسة لم تعد لها وصاية سياسية عليهم. وفي أول تحرك له، نظم الاتحاد اعتصاماً أمام مبني تلفزيون الدولة في ماسبيرو احتجاجاً على عدم تقديم المتورطين في العنف ضد الأقباط إلى المحاكمة.

ولم تعارض الكنيسة الاعتصام في البداية، لكن مع مطلع أيار / مايو عقد سكرتير البابا الأنبا يؤانس اجتماعاً مع اللواء عادل عمارة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في كنيسة القديس مرقس، واتفق معه على إنتهاء الاعتصام^(٤٧)، لكن المعتصمين رفضوا فض الاعتصام بناء على طلب الكنيسة، ولم يفعلوا ذلك إلا بعد اجتماعهم إلى رئيس الوزراء السابق عصام شرف، الذي وعد بأن تقر الحكومة قوانين جديدة لوقف التمييز.

وتبرهن الحوادث السابقة إلية على:

- استمرار الانفصال بين كلٌ من الكنيسة والأقباط، في ظل تهاوى السلطة الهرمية والكهنوتية التقليدية للكنيسة، تزامناً مع تهاوى السلطة السياسية للنظام.
- استمرار غياب دور الدولة في التعامل مع الأزمات الطائفية، وانتهاج السبل ذاتها التي كان النظام السابق يتبناها، من جلسات عرفية وحلول سطحية تتوقف على ذهنية المتفاوضين والوسطاء، وتكرس معنى عجز الدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية والإدارية عن تطبيق القانون الرسمي.
- دفع تواتر الحوادث الطائفية في مصر بعد الثورة إلى توصيف الوضع بأنه استمرار للاستراتيجيات القديمة، مع وجود فاعلين جدد في النظام، خاصة في ظل غياب خبرة الإدارة السياسية للمجلس العسكري الذي من الممكن وصف سياسته تجاه الحوادث الطائفية بعدم التدخل المدروس^(٤٨).
- تبامي التقارب بين الكنيسة والنظام في مواجهة التنظيمات القبطية. ولعل من أبرز مظاهر ذلك الجلسات التي كانت تُعقد بين قادة وكهنة الكنيسة وبين أعضاء المجلس العسكري لاحتواء الأزمات المتكررة، ومطالبة المعتصمين الأقباط بفض اعتصامهم. ويرجع هذا التقارب إلى عدد من الأسباب، مثل: وجود قيمة عليا مشتركة بين المؤسسة الدينية الكنيسة والنظام في مصر بعد الثورة وهي قيمة الاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن، ومحورية دور الدين على المستويين المجتمعي والثقافي، الأمر الذي دفع النظام في مصر بعد الثورة إلى التعامل مع الكنيسة مباشرة بدلاً من التعامل مع التنظيمات والائتلافات القبطية بمختلف توجهاتها وتياراتها، وهو الأمر الذي اتبّعه النظام السابق ونجح فيه في ظل عزلة الأقباط داخل أسوار الكنيسة، والذي لا يمكن أن ينجح بعد الثورة.

^{٤٧} طلب البابا من المعتصمين فض اعتصامهم في بيان له بتاريخ ١٥ أيار / مايو ٢٠١١ : « يا أبناءنا المعتصمين أمام ماسبيرو، إن الأمر قد تجاوز التعبير عن الرأي وقد اندرس بينكم من هم أسلوب غير أسلوبكم وأصبح هناك شجار وضرب نار، وكل هذا يسيء إلى سمعة مصر وسمعتكم أيضاً. لذلك يجب فض الاعتصام فوراً ». وعلى الرغم من البيان، رفض المعتصمون فض الاعتصام والررضوخ للبيان المذكور.

⁴⁸ Mariz Tadros, "Sectarianism and Its Discontents in Post-Mubarak Egypt," *Middle East Report* (Summer 2011), pp. 26-31.

٤- حوادث ماسبيرو: بداية العودة إلى الكنيسة

تشير المعطيات السابقة كلها إلى أن الأقباط استطاعوا أن يكسروا حاجز الخوف من النظام السابق، ومن التوجهات الرسمية للكنيسة القبطية التي طالما جأت إلى دعم القائمين على الحكم وتأييدهم. فالنظام الرسمي الكنسي يتتشابه مع النظام الرسمي للحكم في اتجاه كلّ منها ورغبتها في السيطرة على جموع الجماهير المتممرين إلى الدولة بحكم المواطنة أو المتمنين إلى الكنيسة بحكم الديانة. لذا، لا يمكن الفصل بين حادث ماسبيرو وما تلاه من حوادث وبين جمل أوضاع الأقباط في مصر بعد الثورة في ضوء الانفصال السياسي بين الكنيسة والأقباط.

إلا أن هذا الانفصال لم يستمر طويلاً، إذ طرأ تطورات جديدة دفعت بالأقباط إلى أسوار الكنيسة مرة أخرى. ويمكن القول إن أولى هذه المعطيات كانت ما يُعرف بـ«أحداث ماسبيرو» التي انطلقت بعد ظاهرة انطلاقت من شبرا باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون ضمن فعاليات يوم الغضب القبطي، ردًا على قيام سكان من قرية المرينا بفي محافظة أسوان بهدم كنيسة غير مرخصة، واحتاجاجًا على تصريحات محافظ أسوان والتي اعتبرها الأقباط مسيئة في حقهم. واستقر المظاهرون وقتها على الاعتصام المفتوح حتى يتم إعادة فتح الكنيسة في أسوان وتراجع المحافظ عن قراره بهدم الكنيسة. واشتراك عدد من الكهنة، منهم القس فلوباتير جيل كاهن كنيسة العذراء في فيصل، والقمحص متياس نصر كاهن كنيسة العذراء في عزبة النخل^(٤٤)، وحركات اتحاد شباب ماسبيرو، وحركة أقباط بلاقيود، وعدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين من الأقباط والمسلمين^(٥٥).

وقدّمت قوات الجيش بإطلاق القنابل المسيلة للدموع بهدف تفريق المعتصمين، ثم بدأت مدرعات الجيش تسير نحو تجمعات المظاهرين بقصد تفريغهم، وهو ما أدى إلى وقوع عمليات دهس وسقوط أول قتيل، ثم بدأ القتلى في السقوط، فسادت حالة من الفوضى انضم في إثرها عدد من الجهات المناوئة لسياسات المجلس العسكري في مصر إلى جانب الأقباط. وفي المقابل جاء بيان المجلس العسكري مؤكداً «أن هناك أيادي خارجية تبعث بأمن الوطن وإستقراره... وأنه وافق على إعادة بناء كنيسة المرينا». كذلك أكد رئيس الوزراء السابق عصام شرف «تعازيه لأسر الضحايا وسرعة صرف التعويضات لهم وتقديراته بالشفاء للمصابين».

وبغضّ النظر عن مختلف التوصيفات لحوادث ماسبيرو، فإن في الإمكان تحليها وفقاً للنقاط التالية:

أ- بروز حالة الاستقطاب الديني الشديد في المجتمع. ففي إطار الحوادث، خرج عدد كبير من تابعي التيار السلفي ليدين الأقباط (النصاري)، كما سماهم، في عدد من المحافظات في الإسكندرية وقنا وأسيوط والقاهرة، بل وصل الأمر إلى تنظيم تظاهرات ورفع شعار «الجيش والشعب يد واحدة»، في إشارة إلى أن الأقباط هم من اعتدوا على قوات الجيش في ماسبيرو، وأن الأقباط هم العائق أمام وحدة الشعب مع الجيش، بل وصل الأمر إلى تراشق بين الطرفين على شبكات التواصل الاجتماعي، واتهام السلفيين للأقباط بالسعى إلى الحصول على مكاسب على حساب الإسلاميين^(٥٦).

٤٩ خرج عدد كبير من كهنة الكنيسة وقساوستها إلى معركة الحياة السياسية لقيادة تظاهرات واحتتجاجات الأقباط بعد حادث صول وأمبابة، من دون أن تتحقق الكنيسة على خروج هؤلاء أو أن تتخذ ضدهم أي إجراءات كنسية للحلحلة دون مشاركتهم في العمل السياسي (كما فعلت في السابق في إطار الأزمة بين الأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس والدكتور محمد سليم العوا).

٥٠ <<http://www.christian-dogma.com/vb/showthread.php?p=1718813>>.

٥١ «المذبحة ماسبيرو: الكنيسة تصعد بالصيام والسلفيون يخذرون»، الأخبار (لندن)، ١١/١٠/٢٠١١.

بـ- أصدر المجمع الكنسي برئاسة البابا شنوده بياناً^(٥٢) طالب فيه الأقباط بالصيام مدة ثلاثة أيام، وهو الإجراء الذي لم يحدث منذ عشرة أعوام، كما رفض البابا لقاء المجلس العسكري متذرعاً باجتماعه مع سبعين من أساقفة الكنيسة^(٥٣). ولعل في ذلك إشارة إلى تحول العلاقة بين الكنيسة والنظام إلى ما يمكن تسميته «المقاومة المكتومة»؛ ففي أثناء إقامة القدس على أرواح الضحايا، تعالت الأصوات المنادية داخل الكاتدرائية: «يسقط يسقط حكم العسكر»، من دون تعليق من البابا، كأبلغ تعبير عن عدم الرضا على سياسات النظام تجاه الأقباط وانتهاء التوافق (ال رسمي) بين الطرفين، ولشعور الكنيسة بأن البساط بدأ ينسحب من تحت قدميها، خاصة مع صعود الكثير من المنظمات المسيحية التي بات لها رواج - على المستوى السياسي - بين أبناء المجتمع القبطي. وعلى غرار انزعاج الكنيسة من خروج الأقباط من داخل أسوارها إلى الساحة السياسية، انزعجت الدولة هي الأخرى بعد أن كانت تتعامل مع جهة محددة يسهل توجيهها، فإذا بها تجد نفسها أمام مجموعات متعددة لا تعرف من يقودها أو من تستطيع الكلام معه حتى تتمكن من كبح جاجهم.

جـ- على الرغم من موافقة المجلس العسكري على بناء كنيسة المرينا، فإن التحركات على المستوى الشعبي تعدد هي المحدد الأول للشكل الذي سيعاد به بناء الكنيسة^(٥٤)، لأنه قيد موافقة الأهالي المسلمين من أهل القرية الرافضين لبناء الكنيسة، ورهن نتيجة جلسة مصالحة بين مسلمي القرية وأقباطها، وهو الأمر الذي يشير إلى عدم اكتمال عود الدولة أو ضعفها وعدم قدرتها على إعمال القانون، في حين تظل الجلسات العرفية هي الحكم في أيٍ من المسائل الطائفية، وهو ما يرهن عن افتقار المجتمع إلى ما يكفي من مقومات الثقة السياسية الجديرة بتحوله طرفاً ونداً في دينامية صوغ العقد الاجتماعي الجديد في مصر الثورة، ويعود امتداداً لسياسات النظام السابق في التعامل مع «الملف القبطي» بشكل عام.

دـ- على الرغم من تراجع مرحلة التفاهم بين الكنيسة والنظام بعد حوادث ماسبيرو، التي قدمت فرصة مشروعة للكنيسة القبطية كي تعلن القطعية مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فإن الكنيسة حاولت أن تظل في موقف الوسط بين النظام والأقباط. خاصة أن الكنيسة شعرت، في ظل صعود القوى والتيارات الإسلامية، بوجوب استمرار الروابط مع المجلس العسكري في ضوء «المتغير الأمني»، بمعنى الواقع بين مطرقة دفاع الكنيسة عن مطالب تابعيها ومعاداة النظام وسياساته، وسندان الماهنة والتفاهم مع النظام باعتباره المصدر الرئيس لتؤمنين الكنيسة وشعبها، لذا يمكن تسمية العلاقة بين الكنيسة والنظام بعد حادث ماسبيرو بـ«المقاومة المكتومة»، التي عاد في ضوئها عدد كبير من الأقباط إلى أسوار الكنيسة مرة أخرى، على الرغم من العنف الموجه ضد الأقباط والكنائس، خوفاً من تامي التيارات الإسلامية. بينما ظل ثايرون آخرون على الكنيسة في حالة من السخط الكبير تجاه موقفها من المجلس العسكري بعد حادث ماسبيرو، متهمين عدداً من أساقفتها بعدم استعدادهم للمجازفة بخسارة دعم الجيش في إطار النظام الهرمي الكنيسي الذي - من خلاله - يطمئنون إلى الكرسي البابوي، خاصة مع تقدم عمر البابا شنوده في السن وتدهور حالته الصحية.

٥- الأقباط وصعود التيارات الإسلامية

انتهـجـ النظام السابق سيـاستـة التـحـويـفـ منـ الإـسـلامـيـينـ، وـانـبـرـىـ لـتقـديـمـهـمـ كـعـدوـ لـهـ ولـلـأـقـبـاطـ منـ أـجـلـ أنـ

^{٥٢} «إذ نؤكد إيماناً المسيحي بـعد استخدام العنف بكل صوره، كما لا ننسى أن بعض الغرباء قد يندسون وسط أبنائنا ويرتكبون بعض الأخطاء، إلا أن الأقباط يشعرون بأن مشكلاتهم تتكرر كما هي باستمرار من دون محاسبة المعذبين ومن دون إعمال القانون عليهم أو وضع حلول جذرية لهذه المشكلات...».

يضمن تأييد الكنيسة له، ومن ثم تأييد جموع الأقباط في ظل اختزال موقفهم السياسي بموقف البابا. ونجح النظام السابق في هذه السياسة، لكن سياساته الخاطئة المترافقية في التعامل مع المسألة القبطية أدت إلى الانقسام بين الأقباط والكنيسة، وإدراك عدد كبير أن كلاً من الإسلاميين والأقباط يعانون سلطوية النظام وسياساته التمييزية^(٥٥).

وتعددت التيارات الإسلامية في مصر من حيث توجهاتها من الوسطية إلى الراديكالية، وفي ما يتعلق بنظرتها إلى الآخر، وشكل أو طبيعة الدولة ونظرتها إلى المرأة، وتقيمها للديمقراطية... إلخ. ولعل أبرزقوى الإسلامية في مصر بعد الثورة هي جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين. وقد قامت الأولى بدور ملموس في إنجاح الثورة وتعرضت للقمع والسجن تحت حكم النظام السابق، بينما عارض المتمون إلى التيار السلفي الثورة في بداياتها، بل حرّموا الخروج على الحاكم حتى وإن كان ظالماً^(٥٦).

وتبرز التساؤلات حول مستقبل مصر في إطار صعود الإسلاميين إلى السلطة؛ تساؤلات تتعلق بطبيعة القوى الإسلامية في حد ذاتها وتماسكها الداخلي وقوتها التنظيمية. وتساؤلات ترتبط برؤيتها في ما يتعلق بمستقبل مصر السياسي والتي تدخل فيها حقوق المواطن وال العلاقة مع الآخر الديني. من التساؤلات المثارة: هل يمثل الإسلاميون البديل الشرعي لنظام مبارك؟ أم هل من الممكن أن يقوم الإسلاميون بدور المعارضة ضد تحريم الحريات والقمع السياسي^(٥٧)؟ هل تحول القوة الاجتماعية والدعوية لتيارات الإسلام السياسي بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص إلى قوة سياسية قد تدفع بها إلى انتهاج السياسات القديمة ذاتها، من انتهاك حقوق المواطن، والسياسات السلطوية الاستبعادية بدعاوى قوّتهم وغلبتهم على المستوى الشعبي الاجتماعي؟^(٥٨)

على الرغم من تطمئنات الإسلاميين للأقباط، لا يمكن الفصل بين الصعود المتاممي لتيارات الإسلامية وطبيعة الحوادث الطائفية في مصر بعد الثورة، خاصة في ظل تزامن الحادثين وفي ضوء بعض التصرّفات التي تثير خوف الأقباط وتدفع بهم إلى العزلة. فالاعتداءات على دور العبادة المسيحية وعلى ممتلكات الأقباط، وقطع أذن قبطي،.... كلها حوادث لها دلالة خاصة مع تتبع موقف القوى الإسلامية على المستويين السياسي والشعبي.

فهناك، على سبيل المثال، وصول الأوضاع في قنا في نيسان/ أبريل ٢٠١١ إلى مواجهة حقيقة بين الأهالي والنظام، بعد إعلان تعين اللواء عماد ميخائيل محافظاً لقنا، وخروج الأهالي مطالبين باستقالته الفوريه، وقطع طريق السكة الحديد من قنا إلى سوهاج وحتى أسوان جنوباً حتى استجابت الحكومة بتجميد عمل المحافظ وإسناد مهماته إلى آخر، في إشارة إلى مواجهة أيديولوجية عقائدية على المستوى الشعبي، وتهاوي السلطة التنفيذية على المستوى السياسي.

وتكررت مثل هذه الحوادث في قضايا كنيسة أمبابة وكاميليا شحاته، وصولاً إلى حوادث ماسبيرو والتراشق والسجل الذي دار بين شباب الأقباط وشباب السلفيين في إطار الأزمة. وفي إثر تلك الحوادث المتواترة، طالب

55 Alaa Al-Din Arafat, *Hosni Mubarak and the Future of Democracy in Egypt* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 113-127.

٥٦ يؤخذ بالاعتبار أن الجماعات السلفية ليس لها كيان واحد منظم يجمعها، وهو ما يعكس على مواقفها وتصريجاتها. ففي الأيام الأولى من الثورة، تباينت آراؤها في ما يتعلق بالنزول إلى الميدان بين التحرير، والمشاركة وجواز عدم المشاركة. ولكن معظم قادة السلفيين ارتأوا الحفاظ على ثوابت الإسلام وعدم الخروج على الحاكم، لضمان الاستقرار، فهاجروا الثورة عند بدايتها.

57 Mohammed Ayoob, *The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2008), pp. 25-26.

58 Daniela Pioppi, "Is there an Islamist Alternative in Egypt?," (IAI Working Papers; 11, Istituto Affari Internazionali, 3 February 2011).

الأقباط بعودة جهاز الأمن مرة أخرى لأنه بات - من وجهة نظرهم - الحامي الوحيد لهم من نشاط التيارات الإسلامية، الأمر الذي دفع بكثير من الأقباط إلى التفكير في الهجرة أو العودة إلى العزلة مرة أخرى^(٥٩).

تعكس هذه المعطيات على وضع الأقباط والكنيسة بعد الثورة كالتالي:

أ- يبقى السلفيون هم التحدي الأكبر في الشارع المصري أمام اندماج الأقباط، نظراً إلى عنفهم الرمزي تجاه الكنيسة والمطالب القبطية. وعلى الرغم من تبرؤهم مما يُنسب إليهم إعلامياً من حوادث، فإن خطابهم ما زال يراوح مكانه، مفتقرًا إلى بعض من مرونة خطاب الإخوان المسلمين.

ب- إن عودة الاستقطاب الديني، والفرز الذي جرى بعد يوم ١٩ آذار / مارس إبان الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتأكد مع جمعة الغضب الثانية يوم ٢٧ أيار / مايو التي لم يشارك فيها الإخوان أو السلفيون، مع ما صاحب ذلك من نشاط إعلامي سجالى، كل ذلك جعل من الميدان حكماً للشعب في وجه السلطة والحكومة الانتقالية التي تباعد الشقة بينها وبين قوى الثورة وشبابها في الآن نفسه، نتيجة ما اعتري الأخيرة من هوا جنس حول عقد اتفاق سري مع الإخوان المسلمين يُقصي الآخرين، وهو ما ساعد على توثر الملف القبطي بوجه عام، رغم أن ثمة فرصة ذهبية للأقباط للمشاركة بدأها بعض ناشطيهم، ولكن لا يزال البعض الآخر - شأن شباب الثورة - متربداً في خوضها، تخوفاً من الصعود الإسلامي المتامي.

ج- إن خوف كلٍّ من الأقباط والكنيسة في ضوء صعود التيار الإسلامي دفع بالأقباط إلى العودة إلى أسوار الكنيسة والعزلة من جديد، رفضاً لفكرة الحاجة إلى الإخوان المسلمين لضمان سلامتهم للأقباط، لأنها الفكرة التي تكرس حال أن المجتمع لا يزال يريد إبعاد المسيحيين وعزلهم عن مسار التطور السياسي والاجتماعي في مصر، خاصة أنهم لا يمثلون جماعة سياسية أو حزباً، مما قد يعرضهم لخطر المساومة لعدم التكافؤ أمام ما تتمتع جماعة الإخوان المسلمين به من قوة وتنظيم . وفي هذا الإطار يتعمّن التذكير أن خوف الأقباط ليس من الإسلام، لأنَّه جزء من المرجعية الشرعية للنظام السياسي بأكمله، ولكنه من تيار الإسلام السياسي، خاصة في ضوء بعض تصرّفات التيارات الإسلامية، كالحديث عن الجزية ونظام الملة ومصطلح أهل الذمة... الأمر الذي يشكّل خطورة على حرية الاعتقاد والحرّيات بشكل عام.

د- إن صعود القوى الإسلامية في ضوء تراخي قوة الدولة وترراجع النظام الحالي عن تبني السياسات ذاتها التي كان النظام السابق يتبناها كرس احتماء المسلم والمسيحي بالدين، وأحل الجلسات العرفية محل المحارات الوطنية، فجاءت الحلول التصالحية بدليلاً من الإرادة السياسية الحقيقة لحفظ على قيم الثورة، وبعض شعاراتها التي تحولت من «إرفع رأسك أنت مصري» إلى «إرفع رأسك أنت مسلم».

٦- الانتخابات التشريعية والبرلمان: الأقباط بين المشاركة السياسية والاستقطاب الديني

على مدار أعوام، ظل التمثيل القبطي تحت قبة البرلمان محكوماً بمنحة رئيس الدولة، فضلاً عن أن العملية الانتخابية في مصر كانت مقيدة بالأطر العائلية والقبلية، وهو ما أدى إلى غياب الأقباط وإقصائهم عن المجلس^(٦٠). ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير، تشكّلت جمومعات قبطية للتوعية بأهمية المشاركة في المرحلة الانتقالية،

٥٩ أحمد إبراهيم خضر، «الإسلاميون ومستقبل الأقباط في مصر بعد سقوط نظام مبارك»، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.magmj.com/index.jsp?inc=5&id=6257&pid=1428>>.

٦٠ سهى حشمت، «الأقباط وبرلمان الثورة» الأهرام، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/124428.aspx>>.

منها أقباط من أجل الانتخابات، وأقباط من أجل مصر، علاوة على المساهمة في تأسيس عدد من الأحزاب الجديدة على اختلاف توجهاتها. ومن ثم دخل الأقباط بوضوح في العمل العام، سواء بالمشاركة في التصويت أو بالترشح للانتخابات أو العضوية في الأحزاب المختلفة، كالوفد والكرامة والتجمع والديمقراطي الاجتماعي.. وغيرها.

لذا شهدت انتخابات برلمان ما بعد الثورة إقبالاً جاهيرياً شعبياً غير مسبوق من طرف جميع الشرائح والفئات المجتمعية، سواء المسيحية أو غير المسيحية . وحشد التيار الإسلامي، بمختلف تفريعاته وتنوعاته وقدراته على التعبئة والتنظيم، عدداً ضخماً من المرشحين في مواجهة التيارات الليبرالية والعلمانية والمستقلين، فما كان لهذا الاستقطاب السياسي ذي التأثير الديني إلا أن واجهه استقطاب سياسي وديني مماثل.

ووجدت الكنيسة فرصة كي تستعيد سلطتها وسطوتها السياسية على تابعيها في تزامن مع شعور شعب الكنيسة بأنها باتت الملاذ، وبأن معايشة الوطن قبل الكنيسة باتت محلاً في ظل الاستقطاب الديني والمناخ الطائفي المشحون تبعاً للحوادث المتواترة . وحاولت الكنيسة دعم عدد من المرشحين المستقلين من الأقباط والمسلمين، مع دعم قائمة الكتلة المصرية باعتبارها ائتلافاً يجمع عدداً من الأحزاب الليبرالية لمواجهة الاستقطاب الإسلامي المقابل، وذلك بالمشاركة مع عدد من النشطاء المسلمين والمسيحيين، كمحاولة لتقنين القوائم والأسماء الكثيرة من أجل مساعدة المواطنين في إطار المشاركة المجتمعية من «دون إزام على المواطن باختيار القوائم المطروحة من قبل أي جهة، ولكن كنوع من التسهيل والتحديد، خاصة وأن الكنيسة يتوقف دورها على التوعية والتحث على النزول للانتخابات دون تأييد شخص بعينه، لأن اختيار القوائم كان من قبل نشطاء وعلمانيين وليس رجال دين»^(٦١).

بعد حادث ماسبيرو، تعالت الدعوات من بعض النشطاء الأقباط مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على تنامي خطاب ديني متشدد ضدتهم، واعتقاداً منهم أنه لا جديد في مصر الثورة سوى تنامي القوى والتيارات الدينية المتشددة، ومن ثم لن تصب الانتخابات، في نظرهم، سوى في مصلحة دعاة الدولة الدينية، وهو ما أثار هواجس قبطية إزاء العملية الانتخابية برمتها. وفي المقابل، بُرِزَ توجه قبطي مؤسسي نحو تفعيل المشاركة، وحشدت الكنيسة الأقباط للتصويت خلال مراحل الانتخابات، والتي أسفرت عن مشاركة قبطية وصلت إلى ٧٠ في المئة في بعض المحافظات، وفقاً لمصادر كنسية^(٦٢).

وفي تالية لاشعورية، رضخ الأقباط لترشيحات الكنيسة، مرجحين كفة أن تعود الكنيسة مثلاً سياسياً لهم بدلاً من الانفصال السياسي الذي رأوه شيئاً لضعف شوكتهم في مواجهة كلٍ من الإسلاميين والنظام على حد سواء. ولعل من أبرز ما ميز هذه الانتخابات هو ارتفاع نسبة المشاركة القبطية في الانتخابات، لا من حيث عدد المرشحين أو الفائزين^(٦٣) منهم فحسب، بل أيضاً من حيث ارتفاع معدلات مشاركة الناخبين الأقباط في الانتخابات على نحو لم يتحقق منذ أعوام طويلة مضت^(٦٤).

٦١ <<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=541854&SecID=12>>.

٦٢ <<http://www.copts.nl/default.aspx?tabid=159&ArticleId=1763>>.

٦٣ النواب الفائزون هم: أمين اسكندر (فتات - الكرامة) وعمر جاد (فتات - الديمقراطي الاجتماعي) ومرغريت عازر (عمال - الوفد) وحليمي صمويل عادل (عمال - الديمقراطي الاجتماعي) ويدر زاخر نعسان (عمال - الوسط) ونجيب لطفي نجيب (عمال - الإصلاح والتنمية) ورأفت سيفين حليم (فلاح - الإصلاح والتنمية) وإيهاب عادل رمزى (فتات - الحرية).

٦٤ <<http://www.copts.nl/default.aspx?tabid=159&ArticleId=1763>>.

في ضوء مسار الانتخابات التشريعية، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

- أ- عودة دور الكنيسة في التأثير في الأمور السياسية بترشيح أو بتزكية أسماء أو مرشحين بعينهم، مع رضوخ أبناء الكنيسة لهذه الترشيحات، خاصة مع جيء الانتخابات بعد أقل من شهرين من حوادث ماسبيرو وتدين الانتخابات من جانب التيارات الإسلامية.
- ب- مشاركة الأقباط الفعالة في الانتخابات البرلمانية بعد عزوف استمر أكثر من ستين عاماً، وذلك على مستوى كل من الناخبين والمرشحين الأقباط.

ج- بروز حالة من الاستقطاب السياسي والديني تحت قبة البرلمان، ومن أمثلة ذلك رفض رئيس المجلس طلب النائب عماد حاد بمناقشة بيان عاجل مقدم من النائب (القبطي) حول ما حدث في قرية النهضة في العامريه في إثر تهجير ثانٍ لأسر مسيحية بعد جلسة عرفية، نتيجة انتشار شائعات لم تثبت صحتها عن علاقة بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة^(٦٥)، والتي هددت في إثرها النائب بالاستقالة في حال رفض مناقشة البيان مرة أخرى.

د- على الرغم من اتساع قاعدة الأقباط النصوتية خلال الانتخابات البرلمانية، فإنه لم ينجح على مستوى الفائزين من المرشحين الأقباط سوى ستة أقباط جيئهم جاءوا على رأس قوائم بنسبة ١ في المئة من إجمالي النواب المنتخبين، بالإضافة إلى خمسة نواب معينين من جانب رئيس مجلس العسكري، ليكون مجموع النواب الأقباط في البرلمان ١١ نائباً . وبرزت حالة افتئات الأغلبية البرلمانية على الأقليات السياسية تحت القبة منذ الجلسة الافتتاحية للبرلمان، سواء حال انتخاب رئيس المجلس أو عند اختيار رؤساء اللجان داخل البرلمان، وهو ما كرس الاستقطاب السياسي الذي تزامن مع تشدد ديني تحت القبة في ظل أغلبية للتيار الإسلامي الإخواني ثم السلفي.

هـ- تبرز أيضاً التساؤلات المتعلقة بإمكانية الاندماج الكامل للأقباط في مستقبل مصر السياسي والاجتماعي، في إطار إعداد البرلمان لمسودة الدستور الجديد وانتخاب الجمعية التأسيسية التي يجب أن تكون معبرة عن جميع القوى الوطنية والتيارات السياسية والتي يعوقها انعطاف مجلس الشعب نحو المحافظة، الأمر الذي قد يشكل عائقاً سياسياً أمام بناء مجتمع قائم على المساواة المدنية، بل ربما يدفع بعض النواب الأقباط إلى الاستقطاب والتعامل كممثلين عن الطائفة المسيحية فقط. ففي إطار تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، والانقسام الذي حدث حول دستورية تشكيلها، أصدرت الكنيسة في ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٢ بياناً رسمياً من المجمع المقدس وهيئة الأوقاف القبطية، أبدت فيه ملاحظاتها حول صوغ الدستور، حيث جاء:

إن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بصفتها مؤسسة مصرية وطنية، تؤكد ضرورة مراعاة حقوق الإنسان المستلهمة من الشرائع الدينية والمعايير الدستورية الصحيحة عند وضع الدساتير، وإن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ترى ما يلي^(٦٦):

أولاً: ضرورة النص في دستور مصر الحديثة على أن تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على تداول السلطة، واحترام المواطنة لجميع المصريين دون تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون أو اللغة، وتحترم حقوق الإنسان والمرأة والطفل. ثانياً: ضرورة النص على أنه (بالنسبة لغير المسلمين من أهل الكتاب تسرى في شأن أحواهم الشخصية وشئونهم الدينية مبادئ شرائعهم التي يدينون بها وطبقاً للقوانين واللوائح والأعراف والتقاليد الدينية المعمول بها لديهم).

65 <<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=328016>>.

66 <<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=637508>>.

ولعل هذا الموقف يُعد الموقف السياسي الأول للكنيسة بعد وفاة البابا شنوده، إلا أنه يعبر عن تفاعل الكنيسة مع الأزمة الدستورية، خاصة في المادة الأولى من البيان، لكن المادة الثانية تحمل في طياتها تناقضًا منهاجيًا ولغوياً مع الأولى. ففي حالة وجود دولة حديثة، لا يمكن الحديث عن أهل كتاب، بل عن مواطنين، بالإضافة إلى أن استخدام توصيف غير المسلمين من أهل الكتاب يستبعد البهائيين، أو أصحاب الديانات غير السماوية، ولكنها في كل الأحوال خطوة إيجابية.

وبتاريخ ٢٩ آذار / مارس ٢٠١٢، وبعد انسحاب الأزهر من الجمعية التأسيسية، أصدر المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وهيئة الأوقاف القبطية بيانًا مشتركًا ذكرًا فيه «إننا قد شعرنا بقلق من الآليات المتبعة في تشكيل الجمعية التأسيسية، حيث تم خلاها تمهيشه معظم فئات وأطياف الشعب المصري، مما يجعل دون التوصل إلى دستور يليق بمصر وشعبها وتغفر به الأجيال القادمة»^(٦٧)، وفي اجتماع لاحق للمجلس بتاريخ ٢ نيسان / أبريل ٢٠١٢ - بناء على طلب القائم مقام البابا الأنبا باخوميوس - أصدر بيانًا جاء فيه «أنه ببناء على نبض الشارع المصري، والقطبي خاصة، يعلن المجلس الملي العام عدم مشاركة ممثلي له في اللجنة التأسيسية للدستور، تضامناً مع موقف القوى الوطنية والأزهر الشريف»^(٦٨).

ولعل هذا القرار قد خرج بطريقة تستحق الإشادة، لأن القرار صدر عن المجلس الملي لا عن مجمع الأساقفة، في إشارة إلى الخروج عن أسلوب البابا شنوده في إدارة الشؤون السياسية، بعد طلب نيابة الأنبا باخوميوس انعقاد المجلس الملي وتوضيح رؤيته واتخاذ قراره الذي يراه بشأن ممثل الكنيسة في اللجنة التأسيسية، بعيدًا عن سلطة رجال الدين أو عن تدخلهم.

أما الكنيسة الكاثوليكية، فناشدت المشير حسين طنطاوي «إعادة النظر في اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية، وحل تلك الأزمة، وأن يأتي تشكيل الجمعية التأسيسية معتبرًا عن كل أطياف الشعب، وأن تكون الكنيسة الكاثوليكية ممثلة في تلك الجمعية»^(٦٩).

وبالنسبة إلى موقف الكنيسة الإنجيلية، أعربت الطائفة الإنجيلية - في ٢ نيسان / أبريل ٢٠١٢ - عن قلقها من الطريقة التي تم بها تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، مؤكدة أنها «جائت مخيبة للأمال ومخالفة لروح ثورة يناير التي جاءت ضد نظام مستبد استبعد كافة قوى المعارضة». وقالت الطائفة بقيادة القس أندريل زكي، نائب رئيس الطائفة، «في حالة استمرار عدم التجاوب مع نداءات التصحيح، تعلن الطائفة الإنجيلية عدم مشاركتها حتى يتم تصحيح الأوضاع»^(٧٠).

ولعل موقف كل من الكنيستين الكاثوليكية والإنجيلية مختلف عن موقف الكنيسة الأرثوذكسية التي كان لها ممثلون في اللجنة، ولكنها سجّلت هؤلاء الممثلين اعتراضًا على العوار الواضح في تشكيل اللجنة وعدم تمثيل القوى الوطنية داخلها بشكل متوازن. أما الكنيستان الكاثوليكية والإنجيلية، فلم يكن لهم ممثلون في اللجنة من البداية، ولكن المواقف الثلاثة تصب في خانة واحدة وهي غياب التمثيل القبطي داخل اللجنة، أكان بشكل لا يعكس رؤى الأقباط (الأرثوذكس) ورغباتهم في الدستور الجديد أم بتنحية الأقباط (الكاثوليك والبروتستانت) من التمثيل داخل اللجنة.

67 <<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=29032012&id=0a1f53ea-a56b-4257-b9d6-34cf0b70a882>>.

68 <<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=642532>>.

69 <<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=642819>>.

70 <<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02042012&id=f30b0f9a-e427-4e70-afc8-47903dc3ba65>>.

٧- رحيل البابا شنوده الثالث

في ظروف مشابهة لتزامن تغير السلطتين الدينية والسياسية التي شهدتها مصر في السبعينيات، يطرح رحيل البابا شنوده الثالث الكثير من التساؤلات والمخاوف المتعلقة بمستقبل الكنيسة ووحدتها من الداخل، ومستقبل الأقباط في مصر.

ففي ضوء عدم الاستقرار على المستوى السياسي، وفي إطار غياب الرؤية العامة عن الكنيسة، تثار التساؤلات المتعلقة بمستقبل الكنيسة بوجه عام، وبمستقبل الأقباط ووضعهم بوجه خاص بعد أن اختاروا العودة إلى أحضان كنيستهم مرة أخرى. كما أن ظروف مجيء البابا الجديد تأتي في أعقاب ثورة شهدتها مصر وأطاحت رأس النظام الذي كانت تحكمه علاقة «تفاهم» مع الكنيسة. كما أن البابا الجديد يأتي ليحل محل البابا شنوده الذي توعدت علاقته بشعبه واستقرت على مدى أربعة عقود على كرسى الباباوية، لجأ استقر ذهنه على أنه ليس هناك بابا غيره، هذا ناهيك عن أن البابا الجديد - ولأول مرة في العصر الحديث - سيدير شؤون شعبه القبطي في ظل حكم أغلبية إسلامية. كما أن الديموغرافيا السياسية وطبيعة مطالب الأقباط تتغيران في ضوء رفضهم فكرة الرضوخ والاستسلام وعدم التfirيط في حقوقهم المدنية.

ولا يمكن تصوّر دور البابا الجديد إلا مع تصوّر دور الدولة في المقابل، في إطار تعاملها مع الكنيسة، وكذلك مع النخبة السياسية بمختلف فصائلها وتياراتها. فعلى البابا الجديد مسؤوليات كثيرة، أكانت كهنوتية أم روحية، أم سياسية، للشّتات القبطي، والاندماج في الشأن العام، وفتح قنوات بين البابا والشعب تعكس إدراكه للتحولات السياسية في نفوس الشباب القبطي وتوجهاته. كما أن منصب البابا ليس منصباً دينياً فقط، بل إنه يتداخل أيضاً مع سلطة الدولة بتوصيل رسالة بالرضا أو عدم القبول في ما يتعلق بكثير من المسائل الخاصة بدور العبادة أو بقانون الأحوال الشخصية أو غيرها.

أما المرحلة الانتقالية التي تشهدها مصر على المستويات كافة، أكان من حيث الدستور الجديد أم من حيث شكل البرلمان أو الرئيس (الإسلامي)، فتدفع بكلٍّ من النظام والكنيسة إلى البحث عن قراءة جديدة لشكل التعامل بينهما بعد رحيل البابا شنوده، خاصة مع تأكّل دور الدولة وغياب مفهوم دولة القانون الذي دفع بالجميع إلى تكويناتهم الأولية بحثاً عن الحماية، الأمر الذي يمثل تحدياً أساسياً أمام البابا الجديد الذي يصعب عليه دخول الساحة السياسية بمشروع جديد، ولكنه سيرث مشروعًا سياسياً متقدلاً لا بد له من أن يتعامل معه. كما أن من الطبيعي في معرض الحديث عن مؤسسة عتقة تحكمها التقاليد والفكر اللاهوتي أن تستوقفها إشكاليات التأقلم مع المستجدات الطارئة في إطار المرحلة الانتقالية، فالكنيسة القبطية الأرثوذكسية ما هي إلا جزء من كل، في ظل الظروف السياسية التي تمر بها مصر^(٧١).

إن رحيل البابا شنوده يطرح الكثير من التساؤلات التي تتعلق بمستقبل الكنيسة ووحدتها الداخلية، كما يطرح تساؤلات تتعلق بمستقبل الأقباط ومن ثم مستقبل مصر؛ تساؤلات تتعلق بطبيعة العلاقة بين الكنيسة والنظام إلى العلاقات داخل الكنيسة ذاتها في ضوء الحديث عن خليفة البابا وـ«نظام» اختيار هذا الخليفة الذي يرفضه البعض ويشكك فيه بعض آخر.

٨- الانتخابات الرئاسية وفوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين

تبينت ردود أفعال الأقباط بعد فوز مرشح الإخوان المسلمين في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، فمنهم من رأى ذلك نهاية الدولة المدنية الحديثة، ومنهم من رأه انتصاراً لأهداف الثورة، ولكن

الردود تلك أجمعـت على ضرورة احترام نـتيجة الـانتخـابـات والـتعـامل معـ الدـكتـور مـرسـى كـرـئـيس للـدـولـة، لـه كـلـ الـاحـترـام، وأـشـارـ كـثـيرـ منـهـم إـلـى أنـ الحـكـم عـلـيـهـ سـيـكـون عـبـرـ مـارـسـاتـهـ كـرـئـيس للـجـمـهـوريـةـ.

كـماـ أـكـدـ الدـكتـور مـحمد مـرسـىـ أـنـ المـصـرـينـ جـمـيعـاـ أـصـحـابـ أـسـهـمـ مـتسـاوـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـوـطـنـ، وـأـنـ لـاـ يـقـبـلـ بـأـنـ يـمـنـ أـحـدـ عـلـىـ أـيـ مـسيـحـيـ مـصـرـيـ، مـشـيرـاـ إـلـىـ أـنـ هـنـاكـ خـطـاـ مـفـتوـحـاـ فـيـ الـلـيـلـ وـالـنـهـارـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـمـسـيـحـيـنـ فـيـ مـصـرـ، وـأـنـ يـعـزـ عـلـيـهـ أـنـ يـكـلـمـهـ أـحـدـ، أـوـ يـوـصـيـهـ عـلـىـ أـقـبـاطـ مـصـرــ. جـاءـ ذـلـكـ خـلـالـ اـسـتـقـبـالـ الدـكتـور مـرسـىـ فـيـ مـقـرـ رـئـاسـةـ الـجـمـهـوريـةـ فـيـ مـصـرـ الـجـدـيـدةـ لـلـأـنـبـاـ باـخـومـيـوسـ، الـقـائـمـ بـأـعـمـالـ الـبـابـاـ، وـالـوـفـدـ الـكـنـسـيـ الـمـرـاقـلـ لـهـ، الـذـيـ قـدـمـ الـوـفـدـ التـهـنـيـةـ لـلـدـكتـور مـرسـىـ بـاـنـتـخـابـهـ رـئـيـسـاـ لـلـجـمـهـوريـةـ.

وـقـالـ الـأـنـبـاـ باـخـومـيـوسـ خـلـالـ الـلـقـاءـ: «إـنـاـ مـتـوـسـمـونـ فـيـ الرـئـيـسـ الـجـدـيـدـ حـبـ الشـعـبـ مـنـذـ الـيـوـمـ الـأـوـلـ، وـنـرـجـوـ أـنـ يـكـوـنـ تـوـلـيـهـ مـنـصـبـ الرـئـاسـةـ رـسـالـةـ حـبـ وـسـلـامـ لـكـلـ الشـعـبـ الـمـصـرـيـ، مـؤـكـداـ أـنـ مـصـرـ تـحـتـاجـ الـآنـ إـلـىـ طـمـانـيـةـ وـسـلـامـ». وـأـضـافـ مـخـاطـبـاـ مـرسـىـ: «إـنـ وـجـودـكـ فـيـ هـذـاـ مـنـصـبـ يـرـيحـ كـلـ الـمـصـرـيـنـ»^(٧٢).

وـمـنـ تـلـكـ التـصـرـيـحـاتـ، يـمـكـنـ اـسـتـنـتـاجـ مـاـ يـلـيـ:

أـ- غـلـبةـ الـرـوـحـ الـدـيـنـيـةـ عـلـىـ تـلـكـ التـصـرـيـحـاتـ، فـالـكـتـابـ الـمـقـدـسـ يـطـلـبـ مـنـ «الـشـعـبـ»ـ أـنـ يـصـلـيـ مـنـ أـجـلـ حـاكـمـهـ حـتـىـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـحـقـقـ مـاـ يـرـيدـهـ مـنـهـ شـعـبـهــ. فـتـعـبـيرـاتـ مـثـلـ «الـثـقـةـ فـيـ أـنـ اللـهـ سـيـعـطـيـ الرـئـيـسـ الـحـكـمـ»ـ وـ«الـطـلـبـ مـنـ اللـهـ أـنـ يـحـقـقـ الرـئـيـسـ الـدـولـةـ الـمـدـنـيـةـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ الـحـقـ وـالـقـانـونـ»ـ هـيـ ذاتـ دـلـالـةـ فـيـ هـيـمـنـةـ الـقـيـمـ الـدـيـنـيـةـ عـلـىـ رـدـاتـ الـأـفـعـالـ الـرـسـمـيـةـ الـكـنـسـيـةـ بـعـدـ إـعـلـانـ النـتـيـجـةـ، وـهـذـاـ أـمـرـ مـنـ الـطـبـيـعـيـ وـالـمـنـطـقـيـ أـنـ يـحـدـثـ لـأـنـهـ يـصـدـرـ عـنـ جـهـاتـ كـنـسـيـةـ دـيـنـيـةـ.

بـ- إـنـ تـلـكـ التـصـرـيـحـاتـ عـكـسـتـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ مـدىـ تـرـاجـعـ الدـورـ السـيـاسـيـ لـلـكـنـسـيـةـ بـعـدـ الـشـوـرـةـ، فـهـيـ لـمـ تـشـتمـلـ عـلـىـ مـطـالـبـ لـلـأـقـبـاطـ إـلـاـ فـيـ مـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ الـأـبـ رـفـيقـ جـرـيـسـ بـالـطـلـبـ الـمـتـعـلـقـ بـتـعـيـنـ النـائـبـ الـقـطـيـ، وـإـقـرـارـ الـقـانـونـ الـمـوـحدـ لـدـورـ الـعـبـادـةــ. وـقـدـ يـكـوـنـ لـلـعـزـوفـ عـنـ عـدـمـ ذـكـرـ مـطـالـبـ الـأـقـبـاطـ مـاـ يـبـرـرـهـ، خـاصـةـ أـنـهـ تـصـرـيـحـاتـ تـأـقـيـ فـيـ سـيـاقـ الـتـهـنـيـةـ وـلـيـسـ فـيـهاـ جـمـالـ لـلـحـدـيـثـ عـنـ مـطـالـبـ أوـ مشـكـلاتـ، فـضـلـاـ عـنـ أـنـ الرـئـيـسـ الـجـدـيـدـ لـمـ يـكـنـ وـقـتـذـاكـ قدـ أـقـسـمـ الـيـمـينـ بـعـدـ لـيـتـوـلـ مـهـامـهـ كـرـئـيسـ لـلـدـولـةـ بـشـكـلـ رـسـميـ.

جـ- إـنـ تـلـكـ التـصـرـيـحـاتـ لـوـحـتـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ بـالـرـاحـةـ حـيـالـ اـخـتـيـارـ اللـهـ أـوـلـاـ ثـمـ الشـعـبـ ثـانـيـاـ لـلـرـئـيـسـ الـجـدـيـدـ، إـلـاــ أـنـ تـلـكـ التـصـرـيـحـاتـ لـمـ تـخـلـ مـنـ بـعـضـ الـإـشـارـاتـ الـعـامـةـ الـتـيـ حـمـلتـ فـيـ مـضـمـونـهـ مـخـاـفـ الـكـنـسـيـةـ بـشـكـلـ عـامــ، كـالـمـاسـسـ بـالـدـولـةـ الـمـدـنـيـةـ، أـوـ التـمـيـزـ بـيـنـ الـمـو~ا~نـيـنـ وـأـنـتـهـاـكـ الـم~ا~ط~ن~ةـ، مـنـ دونـ الدـخـولـ فـيـ التـفـاصـيلـ أـوـ الـضـمـانـاتـ الـمـطـلـوـبةـ لـتـحـقـيقـ تـلـكـ الـأـهـدـافـ.

دـ- إـنـ خـطـبـ الـتـهـنـيـةـ لـمـ تـسـتـخـدـمـ عـبـارـاتـ أوـ مـفـرـدـاتـ طـائـفـيـةـ فـيـ الـأـسـاسـ، فـلـمـ تـخـتـلـ بـيـانـاتـ الـكـنـائـسـ الـمـصـرـيـةـ الـثـلـاثـةـ عـنـ بـيـانـاتـ الـتـهـنـيـةـ الـأـخـرـىـ، وـلـمـ تـسـتـخـدـمـ مـفـرـدـاتـ كـحـقـوقـ الـأـقـبـاطـ أـوـ مـخـاـفـ الـأـقـلـيـاتـ، وـلـكـنـ جـاءـتـ تـلـكـ الـخـطـبـ مـتـواـزـنـةـ وـبـيـعـيـدةـ عـنـ الـطـائـفـيـةـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ.

أـمـاـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ النـخـبـ وـالـتـنـظـيـمـاتـ الـقـبـطـيـةـ، فـبـمـجرـدـ إـعـلـانـ لـجـنةـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـرـئـاسـيـةـ الـنـهـائـيـةـ، شـهـدـ مـيدـانـ الـتـحرـيرـ اـحتـفالـاتـ بـنـجـاحـ «ـمـرـشـحـ الـثـورـةـ»ـ، وـلـمـ يـسـتـشـنـ بـعـضـ الـأـقـبـاطـ مـنـ الـمـشـهـدـ، حـيـثـ رـفـعـ الـمـحـفلـونـ

صلبياً خشياً فرحة بفوز الدكتور مرسى بالرئاسة، لافتين أن هذا الفوز يعد انتصاراً للثورة^(٧٣) في مشهد يعكس تلامِم الأقباط بالوطن واندماجهم فيه قبل الطائفة^(٧٤).

وقد علّق الناشط كمال زاخر، منسق التيار العلماني القبطي، بأن «الثورة المصرية كانت خارج المنافسة في الانتخابات الرئاسية»، وإن كان إجراء الانتخابات الرئاسية من النتائج الإيجابية للثورة. وأوضح أن مصر «تجني ما بدأ من اصطدام طائفي قبل ٤٠ عاماً»، حيث أكدت نتائج الاستفتاء التعديلات الدستورية، والانتخابات البرلمانية، وأخيراً الانتخابات الرئاسية، مضيفاً «نحن أمام تحدٍ حقيقي باختبار قدرتنا على استيعاب الديمقراطية»، وموضحاً «كنا أمام خيارات في جولة الإعادة أحدّها هذه النتيجة».

وعلّقت حركة «أقباط بلا قيود»، على فوز مرسى بأن المعركة الانتخابية كانت معركة لا علاقة لها بالشرف أو الزاهدة، والخاسر الوحيد فيها هو الوطن. وأضافت الحركة في بيان لها صدر عقب إعلان النتيجة أن «التسريحات التي خرجت عن اللجنة العليا للانتخابات والمجلس العسكري لبعض المستشارين الأقباط ولبعض وسائل الإعلام بفوز شقيق تؤكد بها لا يدع مجالاً للشك أن المجلس العسكري استخدم كل وسائل الضغط وال الحرب النفسية التي استخدمها الإخوان لتحسين شروط الصفقة»^(٧٥).

ومن أهم الملاحظات على تلك التصريحات:

أ- أنها اختلفت تماماً عن تلك الصادرة عن الكنيسة، وهو ما يعكس عمق الانفصال السياسي بين الكنيسة والأقباط من جهة، ويعكس من جهة أخرى المخاوف الحقيقة من الأقباط تجاه صعود المرشح الإسلامي، وهي المخاوف التي أدلوا بها صراحة، على مستوى النخب وعلى مستوى التنظيمات القبطية.

ب- إن بعض تلك التصريحات أشارت صراحة إلى وقوفها بقوة إلى جانب المعارضة من اليوم الأول لفوز الدكتور مرسى، معلنة بذلك أن الاختلاف الأيديولوجي والفكري بينها وبين المرجعية الإسلامية للدكتور مرسى غير قابل للتقريب، وأن الحكم هو الممارسات الفعلية بعيداً من التصريحات والوعود.

ج- إن تذكير بعض أعضاء النخبة القبطية بنسبة فوز الدكتور مرسى في الانتخابات ماهي إلا تذكير بأنه لم يأتِ حاكماً لمصر بأغلبية كاسحة، في إشارة إلى احترام نتيجة التصويت من جانب، مع التشديد من جانب آخر على أن الممارسة الإقصائية ستدفع الكثير إلى الميدان مرة أخرى للمطالبة بإطاحة الرئيس على غرار ما حدث في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

إن من أهم التحديات التي تواجه الرئيس محمد مرسى وأصعبها هو كسب الأقباط في صفه، كونهم أكبر تكتل مسيحي في الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد المخاوف من الدولة الدينية منذ إطاحة نظام مبارك.

وعليه، وعد الدكتور مرسى منذ توليه الرئاسة بمعاملة متساوية لجميع المصريين. وأعلن متحدث باسم الرئاسة أنه سيتم تعين قبطي نائباً للرئيس^(٧٦). ومع ذلك، لم يركز الأقباط على كلمات مرسى أو وعوده، وإنما على أفعاله

73 <<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=715062&SecID=97>>.

74 جدير بالذكر أن محافظة أسيوط، التي فيها نسبة كبيرة من أبناء مصر الأقباط، فاز فيها الدكتور مرسى بفارق يزيد على ٢٠٠ ألف صوت.

75 <<http://www.coptreal.com/wShowSubject.aspx?SID=64016>>.

76 لم يغير تعين النائب القبطي كما وعد الرئيس، بل عُين مساعد قبطي للرئيس لشؤون التحول الديمقراطي، وهو سمير مرقس. كما تم تشكيل فريق رئاسي تضمن عضواً قبطياً وهو رفيق حبيب، أو عضواً جماعة الإخوان المسلمين ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، الدراع السياسية للجماعة.

مباشرة، خاصة أنهم بدأوا في الشهور التي تلت الثورة يقلقون من الدعوات المتزايدة من بعض الإسلاميين لتطبيق «أحكام» الشريعة الإسلامية، كما أن وعود الإخوان بإعلاء مبادئ المواطنة ووقف جميع أشكال التمييز ما زالت غير متحققة، فالآباء لم يشعروا بجدية تطبيق هذه الوعود تشريعياً، عندما كانت الأغلبية الإخوانية على رأس السلطة التشريعية في البرلمان. ومن ثم، إذا استمر النظام الحالي على نهج النظام السابق في ما يتعلق بالتهميشه والاستبعاد الذي مورس في البرلمان وفي اللجنة التأسيسية التي تكتب الدستور الجديد، ستستمر المخاوف، بل ستزداد، وقد تتحول «الفزاعة» الإسلامية التي كان يستخدمها النظام السابق إلى واقع فعلي يعانيه الآباء، وهو ما يزيد في معوقات اندماجهم السياسي والاجتماعي.

ملاحظات ختامية

أولاً: إن الحديث عن اندماج الآباء سياسياً واجتماعياً السياسي رهن السياق العام الذي تمر به الدولة والمجتمع في مصر. فمن غير المنطقي أن يشهد الطرفان - المجتمع والدولة - كل هذا القدر من التحولات ولا يتأثر اندماج الآباء سياسياً واجتماعياً، ولكن طبيعة ردة فعل الآباء من جانب، ومستقبل إدماج هذا الفصيل الرئيس من قبل التيار الإسلامي من جانب آخر هما المحك عند الحديث عن مستقبل اندماج الآباء.

ثانياً: إن رحيل البابا شنوده في هذا التوقيت المرتبط الذي تعانيه المؤسسات السياسية والدينية معاً، يطرح الكثير من التساؤلات المتعلقة بمستقبل الكنيسة والأباء، فإنّ باباً يقود الكنيسة بما يواجه التحديات الجديدة، وإنما تكتفي الكنيسة بالأمور الدينية وتُنفرد القوى الجديدة التي خرجت مع الثورة بالنضال والكفاح في الشارع من أجل دولة المواطن، خاصة أن تحديات الكنيسة لا يمكن حصرها، فهناك طبعاً تحديات ومستجدات قائمة، كما أن الممكن استحداث تحديات جديدة.

ثالثاً: على الرغم من عودة الآباء إلى الكنيسة بعد حوادث ماسبيرو، فإن الحراك القبطي ما زال موجوداً، وهو يرى أن من حقه التصرف منفرداً على المستوى السياسي، بعيداً عن توجيهات الكنيسة. هؤلاء الشباب المتحمسون تردوا على السلطة البابوية، وقد يجد البطريرك الجديد نفسه في مواجهتهم.

رابعاً: إن مشهد الانتخابات الرئاسية يطرح الكثير من الاستنتاجات الجديرة بالذكر: إن طرح كتلة تصويتية (قطبية) واحدة هي بمثابة «طرح طائفني»، أو فيه على الأقل شبهة طائفية، خاصة أنه يعني إهانة الجهود التي تكرس للاختيار بين المرشحين على أساس الهوية الوطنية. ومن ثم، فإن الحديث عن تفضيلات جماعة دينية ذات توجهات مختلفة عن تفضيلات «الطوائف» الأخرى يدلّاً من كون الآباء فضلياً اجتماعياً رئيساً لـ«الفضليات» سياسية متباعدة. كما أن المطالب المتصاعدة تجاه الآباء بالانحياز إلى مفهوم الوطن في مواجهة مفهوم الجماعة أو الطائفة، هو مطلب صعب على «الأقلية» دائمًا، خاصة عندما تكون «الأغلبية» قد وقعت في هذا الخطأ من قبل، وكرسته، بل تبنته.

إن أهم سمة مميزة لوضع الآباء بعد الثورة هي كسر حاجز الخوف والخروج من شرنقة العلاقة الثلاثية التي فُرضت في ظروف سلطوية. إن العلاقة الثلاثية بين النظام - الكنيسة - الآباء تبدّلت تماماً، ولكن هذا التبدل والتغيير لم ينعكسا على الحد من المعوقات القائمة أمام اندماج الآباء سياسياً واجتماعياً، بل استحدثا معوقات جديدة حالت دون اندماج الآباء.

المراجع

- العربية

كتاب

بولانتراس، نيكوس. **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**. ترجمة عادل غنيم. ط ٣. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٩-٢٠١٠: الحركات الاحتجاجية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاسرة اتحدة، [٢٠١٠].

حبيب، رفيق. اغتيال جيل: الكنيسة وعودة محاكم التفتيش: تجربة ذاتية. القاهرة: يafa للدراسات والأبحاث، ١٩٩٢

عبد الفتاح، نبيل. *سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح*. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٣ (مختارات، ميريت).

اليسوعي، وليم سيدهم. *المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدنى*. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٧. (سلسلة العلوم الاحترافية)

۱۰۷

حجازي، أحمد مجدي. «الطبقة الوسطى وثقافة التهميش». *الديمقراطية*: العدد ١٦، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤.

عبد الله، ثناء فؤاد. «أزمة الطبقة الوسطى في مصر». *المستقبل العربي*: السنة ٢٣، العدد ٢٦٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

عبد المنعم، مي مجتبى. «خارج الكنيسة: علاقة الأقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير»، السياسة المعاصرة، العدد ٢٠١٣، رقم ٤٧، ص ٥٦-٧٣.

الكل، أعمد، «الإذنات: الدالة الثالثة»، المجلة العلمية للجامعة الأردنية، ٢٠١٣، ٤٢، ٦٧-٨٢.

^٢ ملخص «التطورات المعاصرة في عهد انذاك»، العدد الرابع في ١٢: ٢.

٢٠١٣ / مارس / ٤٦ العدد - العددان الرابع والخامس - سلسلة النشائط الدراسية في الازان الحاشية

三

حضر، أحمد ابراهيم. «الإسلاميون ومستقبل الأقباط في مصر بعد سقوط نظام مبارك.» على الموقع الإلكتروني:
<http://www.magmi.com/index.jsp?inc=5&id=6257&pid=1428>

نسير، هانى. «الطائفية قبل وبعد الثورة المصرية.» (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ / ٧ / ٢٠١١). على الموقع <http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118712924750558/08/>

<htm

٢- الأجنبيّة

Books

- Agulnik, Phil [et al.]. *Understanding Social Exclusion*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2002.
- Arafat, Alaa Al-Din. *Hosni Mubarak and the Future of Democracy in Egypt*. New York: Palgrave Macmillan, 2011.
- Ayoob, Mohammed. *The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2008.
- Becker, Howard Saul. *Outsiders; Studies in the Sociology of Deviance*. London: Free Press of Glencoe, [1963].
- Bengio, Ofra and Gabriel Ben-Dor (eds.). *Minorities and the State in the Arab World*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999.
- Chitham, E. J. *The Coptic Community in Egypt: Spatial and Social Change*. [Durham]: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986. (Occasional Papers Series; no. 32)
- Fraser, Nancy. *Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World*. New York: Columbia University Press, 2009. (New Directions in Critical Theory)
- Kivistö, Peter (ed.). *Incorporating Diversity: Rethinking Assimilation in a Multicultural Age*. Boulder, Colo.: Paradigm Publishers, 2005.
- McCallum, Fiona. *Christian Religious Leadership in the Middle East: The Political Role of the Patriarch*. With a Foreword by John Anderson and Raymond Hinnebusch. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2010.
- Migdal, Joel S., Atul Kohli and Vivienne Shue (eds.). *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1994. (Cambridge Studies in Comparative Politics)
- Oxhorn, Philip. *Organizing Civil Society: The Popular Sectors and the Struggle for Democracy in Chile*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1995.

Pacini, Andrea (ed.). *Christian Communities in the Arab Middle East: The Challenge of the Future*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1998.

Pye, Michael [et al.] (eds.). *Religious Harmony: Problems, Practice, and Education: Proceedings of the Regional Conference of the International Association for the History of Religions*, Yogyakarta and Semarang, Indonesia, September 27th-October 3rd, 2004. Berlin; New York: Walter de Gruyter, 2006. (Religion and Reason; v. 45)

Rothschild, Joseph. *Ethno-politics: A Conceptual Framework*. New York: Columbia University Press, 1981.

Yinger, John Milton. *Ethnicity: Source of Strength? Source of Conflict?*. Albany: State University of New York Press, 1994. (SUNY Series in Ethnicity and Race in American Life)

Periodicals

McCallum, Fiona. “Religious Institutions and Authoritarian States: Church–State Relations in the Middle East.” *Third World Quarterly*: vol. 33, no. 1, February 2012.

Sayed, Yusuf, Crain Soudien and Nazir Carrim. “Discourses of Exclusion and Inclusion in the South: Limits and Possibilities.” *Journal of Educational Change*: vol. 4, no. 3, September 2003.

Slee, Roger. “‘Inclusion in Practice’: Does Practice Make Perfect?.” *Educational Review*: vol. 53, no. 2, June 2001.

Tadros, Mariz. “Sectarianism and Its Discontents in Post-Mubarak Egypt.” *Middle East Report*: Summer 2011.

Thesis

Barker, Derek Brian. “Clientelism and the Copts: An Examination of the Relationship between the Egyptian Church and State.” (MA Degree, University of Windsor, Canada, 2006).

Documents

- Estivill, J. “Partnership and the Fight against Exclusion.” (Lessons from the Program Poverty 3, GEIE, International Institute for Labor Studies, Bruxelles, 1994).
- Kodmani, Bassma. “The Dangers of Political Exclusion: Egypt’s Islamist Problem.” (Carnegie Papers, Middle East Series; no. 63, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, October 2005).
- Pioppi, Daniela. “Is there an Islamist Alternative in Egypt?.” (IAI Working Papers; 11, Istituto Affari Internazionali, 3 February 2011).